



ملخص دراسة تحسين تدفق المعلومات

بين الجامعات والشباب وسوق العمل
والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة

جامعة بيرزيت ومنتدى شارك الشبابي 2011





ملخص دراسة تحسين تدفق المعلومات

بين الجامعات والشباب وسوق العمل
والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة

مركز دراسات التنمية

هاتف: +972 02 2982021 , فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 1878 , تليفاكس: +972 08 2838884

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: Home.birzeit.edu/cds

تم إنجاز هذا البحث ضمن مشروع مستقبل الشباب
بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي.
وبدعم من البنك الدولي و الاتحاد الاوروبي



Tertiary Education Project

Funded by the World Bank (IDA) and European Commission (EC)

تم إعداد هذا الملخص بالشراكة فيما بين مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت
ومنتدى شارك الشبابي ضمن مركز التمكين الاقتصادي للشباب "خطوة إلى الأمام"

2011

مقدمة منتدى شارك الشبابي

حرص منتدى شارك الشبابي منذ بداياته على توسيع إطار شراكاته، وتنويع مجالات عمله، بما يحقق الفائدة القصوى للشباب، ارتباطاً برؤية المنتدى وأهدافه. ومن هنا، فقد أعد المنتدى عبر موظفيه، وباحثين آخرين العديد من الدراسات والأوراق التحليلية والموقفية، التي تناولت أهم القضايا التي تهم الشباب، وأهمها تقرير الشباب في فلسطين.

واستمراراً في سياسة المنتدى العامة لإيصال المعرفة العملية الموثقة لأكبر شريحة شبابية ممكنة، عمل المنتدى مؤخراً على متابعة ما تصدره المؤسسات البحثية المتخصصة ارتباطاً بقضايا الشباب، وقد توج هذا الجهد مؤخراً بالدخول في إطار شراكة مع معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ومركز دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت.

حيث تمكنا من خلال التعاون مع ماس من إعداد ملخص عن دراسة قيمة حول الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. أما مع مركز دراسات التنمية فقد تم إعداد ملخصين لدرستين هامتين تتعلق إحداها بتحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل، والتي تركز على تحليل أهم القضايا المرتبطة بعلاقة الشباب بالتعليم والعمل. أما الدراسة الثانية فتسلط الضوء على تجربة الخريجين الجدد في البحث عن عمل، وأهم محددات النجاح في الحصول على العمل المناسب، وفرصه.

يحاول منتدى شارك الشبابي من خلال تلخيص هذه الدراسات وإعادة طباعتها، إيصال هذه الدراسات المهمة للشباب، وبطريقة موجزة مكثفة وبلغة تتناسب مع تنوع خلفياتهم الأكاديمية، تاركين لهم الاختيار إن أرادوا الرجوع للدراسات الأصلية. وكذلك يعمل المنتدى على توزيع هذه الملخصات في مختلف مناطق عمله في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث نؤكد على فلسفتنا بإيصال المعرفة لأوسع قطاع من الشباب، خاصة أن هذه الدراسات تقع في صلب اهتماماتهم، إذ أن الملخصات التي نعددها صادرة عن أهم المراكز البحثية في فلسطين، والتي لا تكتفي بوصف الواقع، بل تقترح آليات وتوصيات للشباب، مبنية على وقائع وقصص نحاج مدروسة بعمق.

أخيراً، نتطلع أن يصب هذا الجهد في خدمة الشباب، والمؤسسات الشبابية والمجتمعية، وأن نستمر في توسيع شراكاتنا، وتنويع خبراتنا، آمليين أن نكون بذلك نحقق ونعمم الفائدة لجميع شبابنا.

المحتويات

07 الفصل الأول: المقدمة
07 مخاطر تدني استيعاب الخريجين الجدد في سوق العمل
08 1.1 العمال المحبطون
08 2.1 البطالة الطويلة الأمد
09 3.1 هجرة الأدمغة
11 1.3.1 الاستثمار والحوالات
13 الفصل الثاني: الاقتصاد والتشغيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة
13 1.2 اتفاقيات أوسلو. أساس للأمل؟
14 2.2 الاحتواء غير المتماثل
15 3.2 الانتفاضة الثانية
16 4.2 انتخابات كانون الثاني 2006 والرد الدولي
16 5.2 حصار قطاع غزة
18 6.2 القيود المفروضة على الحركة والمرور
20 7.2 الأثر على التشغيل والاستثمار
21 8.2 الاعتماد على المساعدات
21 9.2 الخاتمة:
24 1.9.2 كيف يحصل الخريجون على وظائف؟
26 2.9.2 الحلول الممكنة؟

29 الفصل الثالث: التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة
30 1.3 التعليم في ظل الاحتلال
32 2.3 نظم التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة
33 3.3 بنية التعليم
33 1.3.3 التعليم في القدس الشرقية
 2.3.3 التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة باستثناء القدس الشرقية
35 4.3 الحاجة للتنوع وخطاها
38 5.3 الفلسفة التربوية للتدريس
39 6.3 نظام التوجيهي
40 7.3 دور الجامعات
42 8.3 التعليم العالي والمهارات
43 1.8.3 المهارات النظرية (الحياتية - اللينة - العامة)
44 2.8.3 المهارات التخصصية
47 9.3 تبعات الفجوات في المهارات
49 الفصل الرابع: المقاربات السياسية
50 1.4 دور الوزارات
51 2.4 خدمات الانتقال ومصفوفة 'الخيار'
53 3.4 طبيعة الخيار في النظام التعليمي الفلسطيني
57 4.4 فلسفة التوجه المهني
59 5.4 حان وقت الحرية
61 المراجع

ملخص دراسة

تحسين

تدفق المعلومات

بين الجامعات والشباب وسوق العمل
والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة

الفصل الأول: المقدمة

يؤدي نظام التعليم دورين أساسيين وهما: انخراط الشباب في المجتمع، بما في ذلك التحضير لأدوارهم كبالغين في المستقبل. واختيار البنية المهنية على أساس الإنجاز الفردي.¹ يتطرق هذا المشروع إلى معضلة تلك الغايات التربوية، كما يتساءل حول أفضل السبل لإدماج الشباب في عمل لائق.²

تهتم محاور هذا المشروع أساسا بالوظيفة الثانية للتعليم، وتدرس بشكل خاص الانتقال من الدراسة إلى حقل العمل بالنسبة للأشخاص في مرحلة التعليم العالي. أي خريجي الجامعات. إن الانتقال من التعليم إلى العمل يشكل لحظة حاسمة في حياة الشخص البالغ؛ والتي قد تشمل على الكثير من الأمور "المرّة الأولى": أي أول راتب، أول خروج من حقل التعليم، أول مرة يغادر فيها بيت الأسرة. يعتبر مدير منظمة العمل الدولية العام هذه الخطوة واحدة من أهم مراحل الحياة الأساسية لأنها مراحل قد يقع فيها الناس عرضة للانكشاف للفقر وهي نقطة البداية لفهم ديناميكيات الحياة والعمل في المجتمعات المحلية الفقيرة.³

مخاطر تدني استيعاب الخريجين الجدد في سوق العمل

جتاح الأراضي الفلسطينية المحتلة مخاوف تتمثل في أن الارتفاع المطرد للشباب العاطلين عن العمل يؤدي إلى عدم حصول الشباب على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية كحقوق إنسان. مما قد يؤدي إلى نتائج تشمل اندلاع الشغب الاجتماعي والهجرة إلى الخارج والنزاع. إن خطر عدم الموازنة بين مهارات الخريجين والفرص المتاحة في سوق العمل يخلق ضررا كبيرا على الوضع الاجتماعي المضطرب أصلا. وهذا الخطر كبير حيث تؤدي الأفاق الفردية للخريجين إلى ظواهر حاسمة أخرى بالنسبة للدولة

- 1 Brown, Phillip, 'The Opportunity Trap: Education and Employment in a Global Economy,' European Educational Research Journal, Volume 2, Number 2, 2003, p. 143.
- 2 O'Higgins, Niall, 'Trends in the Youth Labor Market in Developing and Transition Countries,' Social Protection Unit, Human Development Network, The World Bank, October 2003, p. 1.
- 3 Report of the Director General, 'Working out of Poverty', International Labor Conference, 91st Session, 2003. See at: <http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--dgreports/---dcomm/documents/publication/kd00116.pdf>.

والفرد على حد سواء. وتشمل تلك الظواهر حالة الإحباط بين العاملين. والبطالة طويلة الأمد. واحتمال هجرة الأدمغة.

1.1 العمال المحبطون

العامل المحبط هو العامل بدون عمل. والطراح لخدماته للعمل. ولكنه لا يبحث عن عمل (وبالتالي لا يمكن تصنيفه على أنه "عاطل عن العمل") لأنه يشعر بعدم توفر عمل له.⁴ يظهر الإحباط بشكل خاص في محاولات ما بعد المؤهلات أو توقف المحاولة لإيجاد عمل لأنهم يؤمنون بأنهم يفتقرون للمهارات اللازمة للحصول على عمل لائق. وفرصة إيجاد عمل لائق أو لا يعرفون كيف/أين يمكنهم إيجاد هذا العمل اللائق. وقد يؤدي هذا إلى ضعف المحاولة لإيجاد عمل ينسجم مع مهاراتهم. أو إلى أسهم من التعليم واعتبار المؤهلات أو العلامات الأعلى بلا قيمة أو يقيمون أثر خياراتهم التعليمية على آفاق العمل الخاصة بهم. قد يضر الإحباط هنا بنظام التعليم برتمه. مما يؤدي لآثار سلبية على تخطيط السياسات الساعية لإعادة توليد القدرة الاقتصادية من خلال إصلاح التعليم.

2.1 البطالة الطويلة الأمد

يعتبر المستوى العالي للبطالة بعد التعليم الثانوي سببا لإحباط العاملين. ويثنيهم عن الدخول بشكل مباشر إلى سوق العمل. فإذا كان ضعف فرص التشغيل على مستوى ما بعد الثانوي يعكس طيف العمالة بالكامل فإن هذه المقاربة تؤدي إلى عدد أكبر من العاطلين على المستويين المتوسط إلى العالي أو يؤدي إلى ارتفاع مستوى المؤهلات بالنسبة للمستخدمين. بينما يتم إخراج ذوي المهارات المتدنية من قطاع التشغيل. إن نتائج فترات البطالة الممتدة و/أو المتكررة قد يكون لها آثار مدمرة بعيدة المدى. فالبطالة في سن مبكر قد تقوض بشكل دائم من طاقات الإنتاج الكامنة لدى الفرد. ومن آفاق الدخل. وبالتالي من فرص العمالة على المدى البعيد. لأن الناس يعتبرون أكثر مرونة وقابلية للتدريب في مرحلة مبكرة من حياتهم العملية.

4 International Labor Organization, *Global Employment Trends for Youth*: Geneva, 2006, p. 49.

فلسطينيا. تشير 'حوار الشباب'. وهي نشرة أصدرها منتدى شارك الشبابي⁵ أن 3% فقط من الذين أجري عليهم المسح أشاروا إلى أنهم ذهبوا إلى الجامعة لأنه 'لم يكن أمامهم خيار آخر'.⁶ وهذا يعزز فكرة أن مواصلة التعليم في المجتمع الفلسطيني هي ديناميكية أكثر من كونها تعمل كمنشأ مغربل. الأمر الأخير. للبطالة طويلة الأمد. وهذا أمر مقلق بشكل كبير. عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن متوسط عدد الشهور بلا عمل لأولئك الحاصلين على شهادات ذات صلة كان 24 شهرا. و20.4 شهرا بالنسبة لحاملي درجة البكالوريوس.⁷ عدم القدرة على الدخول بشكل مباشر إلى سوق العمل يحتمل أن يوجب الظاهرة الثانية المرتبطة بسوق العمل. وهي هجرة الأدمغة لدى الخريجين.

3.1 هجرة الأدمغة

في سنة 2006 وجد برنامج دراسات التنمية أن الارتفاع الكبير في البطالة ومأزق الوضع السياسي يتحول إلى دافع أكبر لهجرة الشباب الفلسطيني.⁸ وهذا يشكل خيارا عقلانيا لدى شريحة معينة من الطلبة الشباب الذين لا يعرفون ما هو المشهد السياسي الذي سيحل بهم في السنوات القادمة. وهذا يؤدي إلى هجرة الأدمغة لدى الخريجين. كما يدفع خريجي الجامعات. وطلاب الجامعات للهجرة حيث تشير دراسة جميل هلال سنة 2008 بأن نحو 53% من الهجرة الفلسطينية لأوروبا كانت بغرض الدراسة الجامعية.⁹

5 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008.

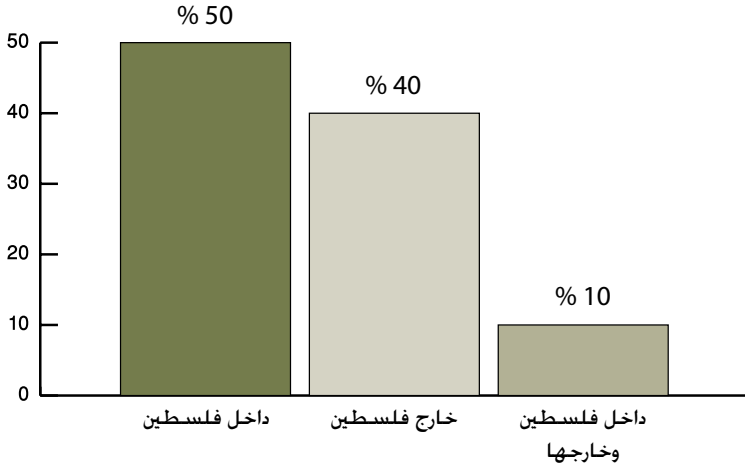
6 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p. 52.

7 Palestinian Central Bureau of Statistics, *Conditions of Graduates from Higher Education and Vocational Training Survey (December 1005- January 2006)*. Main Findings: Ramallah, May 2006, p. 46.

8 Development Studies Program, *Palestine- Human Development Report 2004*; United Nations Development Program: Ramallah, 2005.

9 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 8.

الشكل 1: أين ستبحث عن عمل



من جهة أخرى. هناك من يعارض بأن تحسين التعليم يأتي حتماً بأثر إيجابي على المجتمعات. فبعض المنظرين يطرحون اقتراحاً مفاده أنه بدلاً من تطوير قاعدة رأس المال البشري، من خلال تطوير وتحسين نوعية التعليم، فإن هذه العملية تسهل وتشجع هجرة العمال المهرة الساعين للحصول على فرص عمل أفضل في مناطق أخرى.

يستخدم مصطلح 'هجرة الأدمغة' لوصف بشكل خاص الهجرة إلى الخارج بين الأشخاص ذوي المهارات الفنية والفكرية. هي 'هجرة' من الدول الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية إلى تلك المتقدمة اقتصادياً. الدول المستقبلية لتلك الأجيال المهاجرة تتسم بظروف مهنية واقتصادية أفضل. في مسح أجراه معهد ماس، تبين أن فلسطين تحتل المرتبة الثالثة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث معدلات الهجرة الخارجية.¹⁰ في مسح للخريجين، تبين أن 82.2% من المستطلعين كانوا يحملون إجازة في الدراسات العليا (ماجستير أو دكتوراة). وكان 30.8% من المستطلعين يعربون عن رغبتهم في الهجرة إلى الخارج. من بينهم أشار 77.2% إلى أنهم يقومون بتطوير قدراتهم الذاتية كعامل محفز حتى يتمكنوا من الهجرة

10 Mataria, Awad, Abu Hamtash, Ibrahim and Amer Wajeih, *The 'Brain Drain' of the Palestinian Society: with an Explanatory Study of the Health and Higher Education Sectors*: Ramallah, MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008.

للخارج. الحالات الدراسية المستطلعة أشارت إلى أسباب الهجرة الخارجية على أنها عدم قدرتهم على إيجاد عمل مناسب. وضعف الأجور وغياب الأمن الوظيفي. ويجب أن نفهم هذا أيضا في سياق الاحتلال الذي بلا شك يجعل الوضع الاقتصادي أسوأ بالنسبة للخريجين وللإقتصاد الفلسطيني ككل.¹¹

1.3.1 الاستثمار والحوالات

تعتبر الاستثمارات والحوالات الميزتين الرئيسيتين للهجرة الخارجية. الكثير من المهاجرين يشكلون جالية في الشتات. تعتبر كيانا اجتماعيا سياسيا يحافظ على درجة من الاتصال مع موطنهم الأصلي (لا يشترط أن يكون الشتات قد ولد في البلد التي يعتبرها 'موطنه' ومع ارتباط الفرد/الجماعة بالبلد الذي يقيمون فيه لكي يعتبروا أنفسهم من الخلفية ذاتها).¹² هؤلاء الأشخاص. وهم في هذه الحالة فلسطينيون. غالبا ما يسهمون مساهمات اقتصادية في بلدهم الأم على هيئة استثمارات وحوالات مالية. ويمكن أن تسهم حوالات المهاجرين المستردة إلى موطنهم الأصلي جزءا من إجمالي الناتج القومي في البلد الأم. مما يزيد من نسبة السيولة فيها.

وتشير إحدى الدراسات إلى تدني تدفق الحوالات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. 'ما مجموعه 15.5% من الأسر التي تضم أفرادا مهاجرين إلى الخارج تحصل على حوالات نقدية منتظمة مع هؤلاء المهاجرين. و8.5% فقط من الأسر التي فيها أفراد مهاجرين حصلت على دعم مالي منتظم من هؤلاء المهاجرين. بينما 6.5% فقط من الأسر التي بينها أفراد مهاجرين كانوا يرسلون حوالات مالية منتظمة لمهاجريهم في الخارج... والإحصائية الأخيرة صحيحة بشكل خاص بالنسبة للمهاجرين بغرض الدراسة في الخارج.'¹³

نظرا لطبيعة الوضع في فلسطين. فإن الهجرة سمة من سمات المجتمع الفلسطيني. فمن الواضح أن الهجرة تأتي كرد على الصدمات التي تعصف بفلسطين. والتي شهدت أوجها مؤخرا خلال الانتفاضتين الأولى والثانية. تشير استطلاعات الرأي العام

11 Labour Organization, *The situation of workers of the occupied Arab territories: Report of the Director-General to the International Labour Conference, 97th Session*, International Labour Office, Geneva, 2008.

12 Sheffer, Gabriel, *Diaspora Politics: At Home Abroad*: Cambridge University Press, 2006, p. 10.

13 Lubbad, Ismail, 'Palestinian Migration Any Circularity? Demographic and Economic Perspectives;' CARIM AS 2008/36: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI): European University Institute, 2008

إلى أن الهجرة باتت من الخيارات الجديدة لنسبة من الشباب القلق والمتعلم. ويجب اعتبار هذا الأمر في سياق الارتفاع الحاد في معدلات البطالة (بما في ذلك بين خريجي الجامعات). ورغم الآثار الإيجابية التي قد تأتي بها هجرة الأدمغة، مثل الاعتماد على المساعدات، فإنها غير متوقعة ولا يمكن الوثوق بها كسياسة بعيدة المدى في مبادرات التخطيط. للتعامل مع تلك التهديدات، فإن هذا المشروع ينظر في العلاقة المتبادلة بين استخدام التعليم، لتحسين إمكانية حصول الخريجين على عمل لائق. يدرس التقرير في البداية طبيعة الاقتصاد وقدرته على استيعاب الخريجين - رغم قنامة الصورة في اقتصاد يتسم باحتلال إسرائيلي غير شرعي. والافتراض بأن الحركات يجب أن تتم ضمن طاقة محدودة لتطوير نظام يبسر حركة الخريجين نحو عمل مناسب.

الفصل الثاني: الاقتصاد والتشغيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وصف نعمان كنفاني ودايفد كوبهايم الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه، "يتصف بالاختلال البنيوي الذي خلفته عقود من الاحتلال: الاعتماد العالي على العمالة الخارجية، ضعف الحركة الصناعية، الاعتماد على شريك وحيد لكافة التجارة الخارجية تقريبا، وضعف البنية التحتية البشرية والمادية"¹⁴. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل توفر عدد قليل من أدوات السياسة في يد السلطة الفلسطينية لضبط النمو الاقتصادي وذلك بسبب سياسة إسرائيل للاحتواء الاقتصادي وتواصل الأثر الإكراهي للاحتلال. وقد أصبحت تلك العوامل خطيرة بشكل خاص خلال الانتفاضة الثانية، حيث تصاعدت معدلات الفقر من 23.6% عام 1996، إلى 34.5% خلال العام 2007.¹⁵ وارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 25.4%¹⁶ حيث إن هذين المؤشرين يسببان التراجع السريع في الاقتصاد الفلسطيني. وقد خلق هذا الوضع سوق عمل عدائي جدا بالنسبة للخريجين الشباب في فلسطين. من حيث تخطيط المهنة والدخول إلى سوق العمل.

1.2 اتفاقيات أوسلو، أساس للأمل؟

في دراسة أجراها البنك الدولي حول الأفاق الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبيل إنشاء السلطة الفلسطينية، ظهرت مستويات تفاؤل عالية في وقت انتقال السيادة، من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. ومع نقل الصلاحيات، تمكنت السلطة الفلسطينية من توجيه سياسة التعليم والاقتصاد من بين أمور أخرى للمرة الأولى. ولكن وعود اتفاقيات السلام بالفائدة المتبادلة في العلاقات التجارية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وقدرتها على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني

14 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, *Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development*; 2007, p. 61-2.

15 See at: http://www.pcb.gov.ps/Portals/_pcbs/mdgs/7aa0b69a-341e-4c39-ba1c-325c15555acd.pdf.

16 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'On the Eve of International Population Day,' 7 November 2009

بينما تمضي على طريق تقرير المصير ضاعت هباء. بل ظل النظام مخضعا للسياسات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية. تهيمن أربعة عناصر أساسية على الاقتصاد الفلسطيني وهي: الاحتلال. نظام الإغلاق والقيود على الحركة. وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على تنظيم اقتصادها مع الاعتماد على المساعدات.

لم تحقق اتفاقيات أوسلو (1993) النمو الاقتصادي السريع والمستدام المرجو منها. وفي عام 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية وتبعها نظام إغلاق صارم فرضته إسرائيل وأجبرت من خلاله الاقتصاد الفلسطيني على الانحدار. تدهور إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أكثر من الربع حيث تراجع إلى 3,540 مليون في أوج الانتفاضة.¹⁷ خلال الفترة بين 2000 و2004 وحدها استفحلت البطالة مرتفعة من 12% عام 1999 إلى ما يقارب 32% في نيسان 2005.¹⁸

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى هذه السياسة الإسرائيلية بأنها 'الاحتواء غير المتماثل'¹⁹. مما يعني أن إسرائيل تستغل موقعها الاقتصادي المتفوق وسيطرتها العسكرية على الأرض المحتلة لتنهك الاقتصاد الفلسطيني.

2.2 الاحتواء غير المتماثل

الاحتواء غير المتماثل هو العامل المهيمن للسيطرة الإسرائيلية. بصفتها القوة المحتلة للأرض الفلسطينية. فالممارسات الاقتصادية. وبخاصة تلك التي تنبع من 'التدابير الأمنية' أدت إلى اختلال سياسي واقتصادي كبير. كما يتضح من مؤشرات الاقتصادي الشمولي. والتي تتجلى بشكل أكبر في تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 30% في الفترة بين 1999 و2006. وتضاعف معدلات البطالة خلال الفترة ذاتها. ولم يأت هذا بتدهور الاقتصاد الداخلي فحسب. بل كما يقول معهد ماس - فلسطين. هذا لم يسهم سوى بأقل القليل في جذب الاستثمارات الأجنبية الموعودة بعيد اتفاقيات

17 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'On the Eve of International Population Day,' 7 November 2009

18 World Bank, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08- FY10 and Request for the Replenishment of Funds for Gaza and West Bank;> Report No. 43065-GZ, 2008, p. 7. See at: <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WBGStrategyFY08-FY10.pdf>.

19 United Nations Conference on Trade And Development, 'The Palestinian War-torn economy: Aid, Development and State Formation,' 2006, p. 6.

أوسلو.²⁰ عصفت بالأراضي الفلسطينية المحتلة ثلاث صدمات اقتصادية شديدة ناهيك عن العديد من الصدمات الصغيرة وتكتيكات الموت البطيء منذ اتفاقيات أوسلو مما يبرز ظاهرة الاحتواء غير المتماثل. في هذا الوضع تتضح لنا قدرة دولة إسرائيل على إيذاء قابلية الاقتصاد الفلسطيني للحياة: الانتفاضة الثانية؛ وانتخاب حماس في كانون الثاني 2006 في انتخابات المجلس التشريعي وحصار قطاع غزة.

3.2 الانتفاضة الثانية

كان للانتفاضة الثانية تبعات استثنائية على الاقتصاد الفلسطيني. رغم ذلك شكلت القيود التدريجية المفروضة على دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية سمة للعلاقات الداخلية بين إسرائيل وفلسطين منذ اندلاع حرب الخليج الأولى وحتى إنشاء السلطة الفلسطينية. أما الانتفاضة الثانية فقد أجهزت على الحركة الكبيرة للعمالة من فلسطين إلى سوق العمل الإسرائيلي. حتى ذلك الحين، كانت فلسطين المصدر الرئيسي لعمال المياومة إلى إسرائيل التي اجتذبت ما بين خمس وربع القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى مطلع العام 2000.²¹

أدت الهجمة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية أثناء الانتفاضة الثانية إلى آثار مدمر على البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني. حيث خسّر إجمالي الدخل القومي الفلسطيني 2.4 مليار دولار في الشهور الخمسة عشر الأولى من الانتفاضة الثانية. كان الإجراء الأمني الذي أدخلته إسرائيل رداً على تهمها للسلطة الفلسطينية بدعم نشاطات الإرهاب هو نظام الإغلاق الذي صعد من القيود على الحركة وبات يرمز له ببناء جدار بطول 709 كيلومتر بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.²²

20 United Nations Conference on Trade And Development, 'The Palestinian War-torn economy: Aid, Development and State Formation,' 2006, p. 1.

21 MAS-Palestine, 'Strengthening the Role of the Palestine Securities Exchange in Attracting Investment:' MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008, p. 2-3.

22 See at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3694350.stm (4123).

4.2 انتخابات كانون الثاني 2006 والرد الدولي

ازداد الوضع الاقتصادي الهش تدهورا منذ انتصار حماس في انتخابات كانون ثاني 2006. إذ ردت إسرائيل على هذه النتيجة بأن رفضت أن تسدد للسلطة الفلسطينية مستحقاتها من المكوس والضرائب التي جمعتها 'نيابة' عن السلطة على السلع التي يتم استيرادها إلى/خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد صرحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن قيام إسرائيل باحتجاز 60 مليون دولار من الضريبة المضافة والرسوم الجمركية جعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية تأمين احترام أبسط حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.²³ وتبنت الجهات المانحة الدولية موقف إسرائيل الأمني حيث ردت بتعليق مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

5.2 حصار قطاع غزة

أدى الحصار المفروض على قطاع غزة، إلى أثار مدمرة على الاقتصاد. يقدر مكتب المنسق الخاص للشئون الإنسانية (أوتشا) إجمالي الخسارة في الدخل في قطاع غزة بين 2000 و2005 بنحو 8.4 مليار دولار. وساء الوضع أكثر بعد قيام إسرائيل 'بفك ارتباطها' مع قطاع غزة سنة 2005. عندما فككت كافة المستوطنات غير الشرعية في تلك المنطقة وأفرغتها من التواجد العسكري الدائم.

في حزيران 2007، وردا على استيلاء حماس على الأجهزة الأمنية في قطاع غزة. أحكمت إسرائيل سيطرتها على نقاط الخروج والدخول بين قطاع غزة وإسرائيل وضيق الخناق على الاقتصاد الغزي. أغلقت إسرائيل طرق التجارة أمام الحركة التجارية المعتادة، ولم تسمح سوى للمساعدات الإنسانية بالدخول إلى القطاع. نتيجة لذلك، فإن 77% من إجمالي الواردات الداخلة إلى قطاع غزة هي أساسا الأغذية.²⁴ أما معبر كارني، وهو أكبر معبر تجاري، فلا يعمل سوى ب 20 بالمائة من طاقته الإنتاجية قبل الحصار.

23 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 3.

24 Fédération International des lings de droits de L'Homme, 'Failing the Palestinian State: The human rights impact of the economic strangulation of the occupied Palestinian territory,' Paris and Brussels, 6 July 2006.

كان القطاع الصناعي يستخدم قرابة 35 ألف شخص في منتصف حزيران 2007 ولكن بحلول تشرين الثاني من السنة ذاتها كان هناك ما لا يقل عن 9% (3000) ما زالوا يعملون.²⁵ بحلول تلك السنة أغلقت 75% من المصانع أبوابها. بالإضافة لتضييق فرص التشغيل، أُغلق معبر إيرتس المؤدي إلى إسرائيل في وجه العمال لأكثر من 3 سنوات (منذ 12 آذار 2006).²⁶ ما يعني أن سكان القطاع، وعلى عكس نظرائهم في الضفة الغربية، لا يمكنهم السعي لتأمين عمل يومي في إسرائيل. بين 9 حزيران 2007 ونيسان 2009 تم إغلاق معبر رفح الواصل بين قطاع غزة ومصر أمام حركة الناس (بخلاف الظروف الاستثنائية).

منذ 'فك الارتباط' اضطر سكان قطاع غزة لمعاناة الأمرين بفعل عملية أمطار الصيف (حزيران 2006) وعملية سحب الخريف (تشرين الثاني 2006 وعملية الرصاص المنسكب (27 كانون أول 2008 - 18 كانون ثاني 2009). بالإضافة لحصد مئات الأرواح في تلك الاعتداءات (وخلال المرحلة الانتقالية). فقد كان لها تبعاتها المدمرة على البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة، وشمل ذلك على تدمير وانقطاع خدمات الماء وتدمير ستة محولات كهرباء سنة 2006 (ورافق ذلك قيود شديدة على تزويد محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بالوقود مما جعلها تعمل بثلاثة أرباع طاقتها الإنتاجية السابقة). بالجممل، مع عدد الوفيات الكبير وتدمير البنية الارتكازية والقيود المفروضة على حرية حركة البضائع والأفراد، بمن فيهم الطلاب، فإن مكتب المساعدات الإنسانية (أوتشا) يقدر بأن نحو 95% من المنشآت (المصالح) التجارية التي كانت قائمة قد أغلقت مسرحية معها 120,000 عامل من عمله.²⁷

بات الاقتصاد معتمدا على نظام أنفاق فريد من نوعه بين جنوب قطاع غزة ومصر. لقد شقت تلك الأنفاق أصلا لتهريب الأسلحة. وثبت أنها مصدر للمواد الأساسية التي تحظرها دولة إسرائيل. 'هذا يقضي على بيئة الأعمال التجارية. إذا يشجع على السوق السوداء ويزهق الناس الذين باتوا معتادين على طريقة غير طبيعية في تبادلهم التجارية'.²⁸

25 Rory McCarthy, 'A Disaster for Everyone,' *The Guardian*, 12 May 2008. See at: <http://www.guardian.co.uk/world/2008/may/12/israelandthepalestinians.unitednations>.

26 OCHA, 'The closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences,' December 2007, p. 4.

27 OCHA, 'Implementation of the Movement and Access and Update on Gaza Crossings,' Report No. 87, March 2009.

28 OCHA, *The Humanitarian Monitor*: June 2009. See at: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/79636D6503391C25852575F400695B31>

إذا ما قارنا بين بعض المؤشرات الاقتصادية، التي حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسح العمال، بين الضفة الغربية وقطاع غزة فإننا نستطيع أن ندرك الظروف الصارخة التي يعيشها قطاع غزة.

قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي الفلسطينية المحتلة	
46	26	19	نسبة القوة العاملة غير المستخدمة (العاطلة عن العمل)
55.7	23.6	34.5	نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر
50.7	82.9	76.1	أجرة العامل في القطاع الخاص (متوسط الأجرة اليومية بالشيكل)

6.2 القيود المفروضة على الحركة والمرور

الصدّات المرحلية أنشأت نظاماً بنيوياً ونظاماً إدارياً يتحكم بقدرة السلطة الفلسطينية على تنظيم قدراتها الاقتصادية ويغني اقتصاد قطاع غزة. نقرأ في الإستراتيجية المرحلية الصادرة عن البنك الدولي: 'القيود المفروضة على الحركة والمرور بسبب مخاوف إسرائيل الأمنية والتوسع الاستيطاني. وما ينتج عنها من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر من قبل البنك الدولي على أنها محددة لصفة الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.²⁹ نظراً لأن تحديد حركة الناس ومرورهم من العوائق الكبيرة أمام السعي لتأمين عمل وإدراك الطاقة الاقتصادية الكامنة لكل من الأفراد والسلطة الفلسطينية. فمن المهم مناقشة تلك الظواهر تتجلى صور الإغلاق بين:

1. الإغلاق الداخلي الذي يعيق الحركة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبين الضفة الغربية وقطاع غزة:

29 Gisha, 'Commercial Closure: Deleting Gaza's economy from the Map,' Gisha- Legal Center for the Freedom of Movement, July 2007.

2. الإغلاق الخارجي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل؛
3. الإغلاق الخارجي للمعابر الدولية؛ وبالتالي بين الضفة الغربية والأردن ومصر وقطاع غزة.

يقدر كنفاني أنه بين 1993 و1999، أي قبل الانتفاضة الثانية كان من نتائج القيود الأمنية إغلاق الأرض الفلسطينية لمدة 311.5 يوماً 'إغلاقاً كاملاً' (أي أن الإغلاق الخارجي بصورته كان مطبقاً).³⁰ هذا يتخطى 50 يوماً في السنة. فضلاً عن نظام الإغلاق، فإن الضفة الغربية محاصرة بالمعابر المنشأة بين دولة إسرائيل والضفة الغربية وغزة لتمكين نقل البضائع التجارية سواء بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو مع إسرائيل. نقاط العبور الخمس بين إسرائيل والضفة الغربية والمعابر الثلاثة بين قطاع غزة وإسرائيل تستخدم نظام النقل من عربة لعربة. حتى بدون القيود القائمة بفعل حصار قطاع غزة، فإن هذا النظام غير مجهز لاستيعاب حركة النقل الكثيفة حيث 95% من التجارة الفلسطينية هي مع إسرائيل.³¹

رغم إدراك البنك الدولي بالخاوف الإسرائيلية تجاه أمن مواطنيها. إلا أن الإستراتيجية المرحلية للبنك ل 2006 تعتبر القيود المفروضة على الحركة والمرور التحدي الرئيسي لأنها لا تعيق فقط حركة الناس داخل الأرض الفلسطينية والمحتلة وعبر الحدود بل تحد أيضاً من إمكانية وصولهم للموارد الطبيعية الرئيسية وتعيق مرور البضائع الفلسطينية إلى الأسواق المحلية والدولية.³² بعبارة اقتصادية، فإن القيود التي يسببها الإغلاق لا ترفع من تكاليف الانتقال فحسب بل تخلق حالة من انعدام اليقين والكفاءة بحيث يصبح من العسير مواصلة سير الأعمال بشكل طبيعي مما يعيق النمو والاستثمار اللذان هما اللذان لإحياء الاقتصاد.³³

30 International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008, p. 17.

31 Kanafani, Nu'rman, *The Economics of Palestine*: Routledge Press, 2004

32 International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008, p.9.

33 International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank:' World Bank, Middle East North Africa Region, 2008.

إن القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة البضائع والأفراد جعلت من تكلفة النشاط التجاري كبيرة وتعتمد على علاقات تجارية غير متكافئة مع دولة إسرائيل. يجب أن تمر البضائع عبر الإغلاق الداخلي حول الضفة الغربية ومن ثم من خلال نقاط التجارة الإضافية لتدخل إلى إسرائيل أو الأردن. وتسبب تلك العوائق على الحركة التجارية صعوبات إضافية منها ضياع البضائع وهدر الموارد الطبيعية وبخاصة القطاع الزراعي. حيث إن البناء المتواصل للجدار والتوسع الاستيطاني غير الشرعي يحول دون الوصول إلى الموارد الطبيعية.

7.2 الأثر على التشغيل والاستثمار

إنه لصعب بلا شك أن ينتعش الاقتصاد في ظل هذه الظروف. كما تقول لنا هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية. حيث توضح لنا الأثر السلبي لهذا الوضع على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة: هناك مشاكل عملية نواجهها مع المستثمرين: المشاكل السياسية هي مشاكلنا الأساسية. إننا نواجه الجنود وهو يحاولون وضع الصعاب في طريقنا.³⁴

جعلت هذه الصعوبات من الأراضي الفلسطينية المحتلة منطقة غير حاضنة للاستثمار. حيث تشكلت حلقة مفرغة من القدرات الاقتصادية المتدهورة. فمع تدهور الوضع الاقتصادي. كما بينا سابقاً. أحبطت استثمارات المغتربين ونجم عن ذلك في الواقع هجرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة.³⁵ يشير تقرير البنك الدولي المرحلي أيضاً أن الشركات الفلسطينية لم تستثمر كفاية بحيث تضمن أو تواصل التنافسية الدولية بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالوضع وانعدام الأمن في ضمان وصولها لكل من الأسواق المحلية والعالمية.³⁶ وقد أدى هذا إلى سيطرة نمط المنشآت الصغيرة. غير القادرة على در فرص عمالة. تقرير الأفق الاقتصادية الفلسطينية الصادر عن البنك الدولي يشير إلى أن أكثر من 95% من المنشآت التجارية تستخدم عشرة عمال أو أقل.³⁷

34 Interview, Palestinian Businessman, July 2009.

35 <http://www.padico.com/>.

36 Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007, p. 24.

37 Bank, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08- FY10 and Request for the Replenishment of Funds for Gaza and West Bank;' Report No. 43065-GZ, 2008, p. 29

8.2 الاعتماد على المساعدات

اضطلعت المساعدات الأجنبية بدور مسيطر في سياق ما يصفه نعمان كنفاني ودايفد كوبهام ب'الأزمة الاستثنائية' التي نبعث من 'الأثر الاقتصادي للإغلاق على التشغيل والتجارة والاستثمار والحسابات الضريبية'.³⁸ أبلت الجهات الدولية المانحة بلاء حسنا في إقامة البنية التحتية الفلسطينية، وتقديم دعم للموازنة ومساعدات فنية للسلطة الفلسطينية، قدرت بما يزيد عن 3,450,524,753 دولار أمريكي³⁹ بالإضافة لأنواع أخرى من المساعدات. والمقلق هنا، هو الطبيعة المتطورة لتلك المساعدات. والتي اتسمت بشكل مطرد بكونها ذات طبيعة طارئة.⁴⁰ رغم حجم المساعدات، فإن السلطة الفلسطينية بالكاد قادرة على الوفاء باحتياجات الإنفاق الجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وذلك بدلا من التركيز على المساعدات التنموية حيث إن تلك المساعدات الدولية باتت تتحول لمعالجة أثر الاحتلال على الحياة اليومية للفلسطينيين. رغم أن المجتمع الدولي للمانحين قد حشد الجهود لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار، فإن هذه النتيجة بحد ذاتها تشير شكوكا حول قابلية مشروع بناء الدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة للحياة، بما خلق مشكلة مزدوجة وهي: اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأجنبية واستناد قطاع التشغيل أساسا للقطاع العام بدلا من القطاع الخاص.

9.2 الخاتمة:

اتسمت الصورة الاقتصادية عموما في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتحسن في الحقبة التي تبعت اتفاقات أوسلو مباشرة، ولكنها فيما بعد تميزت بحالة ركود وتدهور. وقد دفعت تلك الصورة للاقتصاد الشمولي بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى الإعلان سنة 2006 بأن الاقتصاد الفلسطيني على حافة

38 World Bank, Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery Economic Monitoring Report; September 2007. See at: <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCMainReportfinalSept18&cover.pdf>

39 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, *Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development*; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007, p.

40 United Nations Conference on Trade And Development, *Palestinian War Torn Economy: Aid, Development and State Formation*: Geneva 2006

الانهيار.⁴¹ يصرح كنفاني وكوبهام بأن السلطة الفلسطينية فعليا مفلسة نظرا للتراجع المستمر لعوائد الضرائب.⁴² في هذا السياق فإنه يصعب بلا شك على الخريجين الشباب الدخول إلى سوق العمل. ولهذا لا بد من تنسيق الجهود بين ممثلي سوق العمل والتربويين والشباب لمحاولة وضع الشباب في 'عمل لائق وكريم'.

تتصف الأراضي الفلسطينية المحتلة حاليا باقتصاد متقلص. يؤدي إلى تصاعد سريع لمستويات الفقر على الرغم من تدفقات المساعدات. ويعبس الوضع بشكل خاص في قطاع غزة حيث يندفع باتجاه السقوط الاقتصادي بفعل الحصار. تصل معدلات الفقر المدقع حاليا في قطاع غزة إلى 35.43%⁴³ وبات الاقتصاد الفلسطيني حاليا مشوها ومهزوزا. حيث يواجه ضعف التنمية وانحطاطها؛ مما يأتي بأثر مدمر على قدرة سوق العمل وعلى طاقته في استيعاب الخريجين الجدد وغيرهم من العمال الشباب.

من الواضح أن الاحتلال يخلق بيئة سوق عمل أكثر ما يقال عنها أنها شحيحة الفرص بالنسبة للخريجين الشباب الساعين وراء عمل لائق وكريم. في مقابلة مع وزارة العمل قدر بأن القوى في السوق لن تتخطى ال 700 ألف. تشبع سوق العمل جلي عندما لا تكون البطالة وحدها زهاء ال 300 ألف. ولكن: هناك 40 ألف شخص يدخلون سوق العمل سنويا ولا نستطيع تغطيتهم جميعا. القادرون على تأمين عمل يقدر عددهم عن العشرة آلاف وهذه مشكلة.⁴⁴

في دراسة تعقبية أجرتها وزارة العمل تبعت 3000 خريج في الأعوام بين 2003 و2007. ظهرت تلك المشاكل التي توجه الخريجين جليا. ومن المشاركين منهم في برنامج التميرين الذي تقدمه وزارة العمل. فإن 50% فقط تمكنوا من الحصول على عمل وأن 20% فقط حصلوا على عمل في نفس مجال دراستهم.⁴⁵ هناك تشبع واضح في سوق العمل بينما يصارع لتوليد أشغال للخريجين الشباب. أشارت وزارة التربية والتعليم العالي إلى

41 BBC News, 'Vulnerable to public sector cuts.' 15 July 2009. See at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/8152800.stm.

42 United Nations Conference on Trade and Development, *Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People*; 19 July 2006. See at: <http://unispal.un.org/pdf/TDB532.pdf>.

43 Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, *Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development*; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007, p. 47.

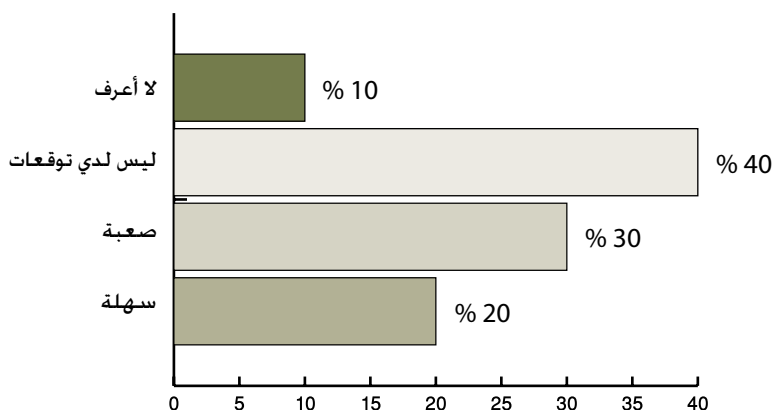
44 See at: http://www.unicef.org/oPt/overview_851.html

45 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

حقيقة أنها تتلقى 50 ألف طلب ل 2000 وظيفة تدريس.⁴⁶ وهناك ضغط على فلسطين لتواصل تدريب الخريجين ولكن لا يمكن استيعاب هؤلاء الخريجين جميعهم في الاقتصاد. وعلامة السؤال التي يجب رفعها بخصوص التشبع في المهارات. إذا ما كان سيتم قبول 1 من أصل كل 25 متقدم للعمل في وزارة التربية والتعليم العالي لبرنامج تدريب المدرسين. فلماذا يظل هناك هذه الأعداد الكبيرة من الخريجين الذين يواصلون تعليمهم في تلك المسافات ولماذا لا يتم تنويع تخصصاتهم إلى قطاعات أخرى؟ وبنعكس الأمر نفسه عبر القطاعات الأخرى. يقدر المتحدث الرسمي باسم "بيديكس" بأن هناك قوى ثقافية وراء توجه الأفراد نحو مسافات معينة رغم تدني وعود العمل فيها. وهذا يتمازج مع غياب الوعي بشأن المسار المهني الممكن في المستقبل. مثل المهندسين الصناعيين والكيميائيين الذين سيكون طلب عليهم إذا ما لجحت خطة تطوير المناطق والمدن الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.⁴⁷

لهذا ليس من المفاجئ أن يظهر من المسح الذي أجراه مركز دراسات التنمية تدني توقعات تأمين عمل عند التخرج. حيث هناك 30% من الخريجين المستطلعين يتوقعون صعوبات كبيرة في الحصول على عمل بينما لا توجد أي توقعات لدى 40% في الحصول على عمل.⁴⁸

الشكل 2: ما هي توقعاتكم في الحصول على عمل بعد التخرج؟



46 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

47 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Education and Higher Education, August 2009. MoEHE.

48 Interview, PEDEX, August 2009.

1.9.2 كيف يحصل الخريجون على وظائف؟

ويظهر السؤال وهو في ظل عوائق التشغيل. كيف يجد الخريجون 'عملا لائقا'؟ من الواضح أن المستطلعين من قبل مركز دراسات التنمية، 20% فقط دخل إلى حقل مهني له علاقة مباشرة بمجال تخصصهم. بينما دخل 40% مجالات نصف ملائمة لتخصصهم (أي أنها ضمن مجال التخصص الذي اختاروه ولكنها ليست ذات علاقة مباشرة بمهاراتهم. مثل أداء أدوار دعم إداري). و40% دخلوا إلى وظائف ليست ذات علاقة بالدرجة الجامعية التي نالوا شهادتها.

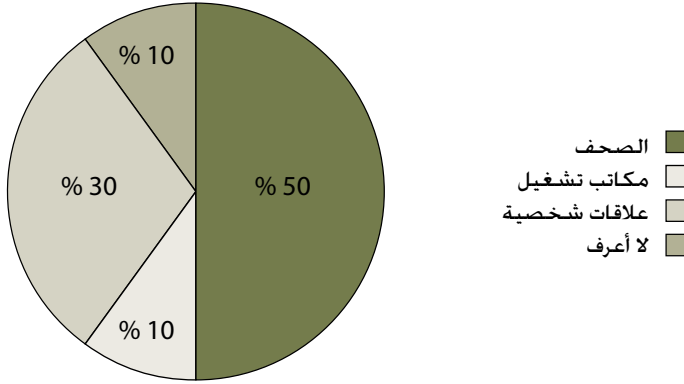
هناك نقص واضح في الوعي لدى مكاتب الخدمات المهنية و/أو خدمات الملازمة في سوق العمل. وجد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسحه للخريجين أن 31.7% غير مسجلين في مكتب العمل وأنهم لا يعرفون بوجوده أصلا.⁴⁹

في مسح للمتواجدين حاليا في مقاعد الدراسة، طرح عليهم السؤال حول نوع العمل الذي يرغبون في الدخول إليه عند التخرج. وكان التقسيم ملحوظا: أشار 10% بأنه يرغبون في استخدام خدمات المساعدة في البحث عن عمل. بينما أفاد 50% بأنهم سوف يبحثون عبر الوسائل الأكثر تقليدية مثل الصحف. المثير للاهتمام أن 30% أفصحوا عن لجوئهم لعلاقاتهم الشخصية من العائلة أو الأصدقاء. تصور وجود حاجة لتوفير العلاقات المناسبة هو تصور شائع. في مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم سؤال الخريجين عن سبب عدم حصولهم على عمل وشعر 52.1% بأن هذا مرده إلى ضعف علاقاتهم. بينما شعر 7.8% أن السبب هو تدني علاماتهم واعتبر 28.9% أن السبب هو عدم وجود علاقة بين الوظيفة وتخصصهم التعليمي.⁵⁰

49 Survey conducted on behalf of the Center for Development Studies for the YouthFutures project, September 2009.

50 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings,' Palestinian National Authority, May 2006, p. 220

الشكل 3: كيف يمكنك البحث عن عمل؟



الواسطة. أي اللجوء للأسرة والأصدقاء من أصحاب المناصب اعتبر العائق المحتمل أمام الخريجين في الحصول عن عمل (أو الميزة التي يحظى بها أولئك الخريجون الذين شعروا بتوفر هذا الخيار أمامهم). حتى مجتمع الأعمال بشكل خاص أشار إلى تلك القضية بالذات حيث بين بال تريد: الواسطة مشكلة في تأمين وظيفة: وهذه مشكلة عامة في فلسطين.⁵¹

ويؤكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه المخاوف في مسحه حول الظروف التي حصل فيها الخريجون على عمل وأن الطريقة الشائعة كانت من خلال الأصدقاء، حيث أعرب 29% أنهم وجدوا عملاً بهذه الطريقة. بينما يقوم 27.5% بتقديم الطلبات لأصحاب العمل.⁵²

هناك دليل واضح على أن الرجال يجدون عمل بسهولة أكبر من النساء مع وجود دليل بارز على أن هناك تفضيل جأهم مقارنة مع النساء عندما أشار أحد الذين أجرينا معهم المقابلات إلى:

51 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings,' Palestinian National Authority, May 2006, p. 179

52 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

إننا نفضل تعيين الرجال لأنهم يعملون أسرا.⁵³

بخلاف هذا التمييز المبسط بشكل مبالغ به كما عرضناه. والتبعات التي سببها للنساء لدون رجال في أسرهن. فإن هذا سبب عدم توافق المهارات مع سوق العمل لأن الفتيات يملن إلى التفوق على الفتيان في الثانوية العامة (التوجيهي). وهن متفوقات على الشباب في معدل الانخراط في الجامعة والنجاح فيها حيث أفادت كل من جامعة النجاح وبييرزيت بوجود نسبة أكبر من الطالبات تصل تباعا إلى 58% و58.9%. في سنة 2008، تخرج من جامعة النجاح 1617 طالبة مقارنة مع 1449 طالب.⁵⁴

تلك القصص مدعمة بالأرقام التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فهم يشيرون إلى أن نسبة الرجال من حملة البكالوريوس العاطلين عن العمل تصل إلى 15.3% مقارنة مع 38% بين النساء.⁵⁵ ولا يقف الأمر عند هذا الحد حيث تتلقى النساء أجورا أدنى من زملائهم الرجال. إذا يصل متوسط أجر الرجل اليومي إلى 100.8 شيكل مقابل 75.3 شيكل يوميا كمتوسط أجر المرأة.

2.9.2 الحلول الممكنة؟

في حالة الركود والتجمد هذه وضعت مبادرات للتعليم والعمل بحيث تحسن من إمكانية توظيف الخريجين الفلسطينيين وتضع رؤية واضحة للاقتصاد تسمح للاقتصاد بالتكيف مع المحاور الصارمة والمحبطة التي يضعها الاحتلال. جدر الملاحظة بأن من البداية فإن هذه المقاربة مليئة بالمشاكل ومحدودة طالما ظلت المعوقات التي أوجدها الاحتلال أمام النمو الاقتصادي قائمة. ركز مثل عن وزارة التخطيط على الإحباط من محاولة التعامل مع تلك المحددات قائلا:

العامل الرئيسي في هذه العلاقة هو السوق نفسه وحتى إن توفر لدينا الطلاب المتفوقون والمهارات الرفيعة فإن علينا أن نرفع من طاقة السوق الاستيعابية لخلق وظائف. وإننا ندرك هذا الأمر ونحاول معالجته.⁵⁶

53 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings,' Palestinian National Authority, May 2006, p. 221

54 Interview, Businessman, July 2009

55 www.najah.edu/students/statistics

56 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings,' Palestinian National Authority, May 2006, p. 123

من الأساليب المعروفة لمحاولة معالجة تلك المشكلة هناك محاولة تطويع الاقتصاد من خلال تشكيل طبيعة الاقتصاد. وهنا يظهر إقرار بالحاجة لرؤية الاقتصاد القومي ومن ثم استغلال المهارات للوفاء بتلك الرؤية وإجازها. أشار أحد المستطلعين بأن فلسطين: "بحاجة لرؤية وطنية للاقتصاد ومن ثم ن فكر بسوق العمل والمهارات التي يجب أن يتمتع بها الناس لينضموا لسوق العمل".⁵⁷

ومن بين عدد من أجرينا معهم المقابلات إلى الحاجة لإيجاد تماثل بين احتياجات سوق العمل لكي تتحقق الرؤية وتتطور المهارات. وأشار أحد مثلي جمعية رجال الأعمال إلى أننا: "بحاجة للنظر إلى سوق العمل لأن هذه هو السؤال الذي لا يستطيع أحد أن يجيب عليه بوضوح. ما هو نوع الاقتصاد الذي نحتاجه؟ هل هي الزيارة؟ هل هي تكنولوجيا المعلومات؟ ن فكر أولاً بالمناسب بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ومن ثم ن فكر بأنواع التعليم والمهارات اللازمة. لا يتوفر لأحد القدرة على الإجابة على هذا السؤال بمفرده ولكن على وزارة الاقتصاد دور تؤوله. حتى سوق العمل يعتمد على نوع الاقتصاد".⁵⁸ كما أشار لنا مثل عن وزارة التربية والتعليم العالي: "إننا نعرف أن واحدة من المشاكل هي غياب الصلة المناسبة لدينا مع سوق العمل".⁵⁹

ومن الاستراتيجيات التي اعتنقتها الوزارات بحماس وكل من التربويين الدوليين والوطنيين هي التشديد بحدة على تطوير التدريب والتعليم الفني والمهني ولكن كما قال الكثيرون فإن هذا القطاع لا يستوعب سوى 4% من خريجي التوجيهي وينظر إليه كجذر 'الفشل الأكاديمي' ما يجعله محدوداً جداً في قدرته على استيعاب الخريجين والتدريب على المهارات.

بالنظر إلى المشكلة السالفة الذكر المتعلقة بتضارب المهارات التي تترك العديد من الأسئلة الوجيهة التي تستدعي وضع نظام التعليم. بما فيه التعليم من أجل المسيرة المهنية، تحت عين فاحصة.

57 Interview, Palestinian National Authority, Ministry of Planning, August 2009.

58 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009.

59 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Labor, July 2009.

- لماذا يوجد تشجيع بالمهارات؟
- كيف يتم تسليح الخريجين الشباب للدخول إلى عالم العالم اللائق في مواجهة فرص العمل؟
- ما هي الخدمات المتاحة قبل التخرج للتشجيع على تنوع طموحات العمل.

الفصل الثالث: التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لا يمكن أبداً المبالغة في الحديث عن المهمة الجليلة التي يؤديها التعليم أو عن ضرورته. إن الحق في التعليم حق منصوص عليه في شرعة حقوق الإنسان الدولية بصفته مفتاح الازدهار والتنمية البشرية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. المادة (2) 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1948 تنص على: "يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية. وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام". (الأمم المتحدة، 1948).

هناك صلة قوية علمية بين التعليم والتشغيل حيث يوفر التعليم أحد المصادر الرئيسية للتشغيل في الكثير من القطاعات. في مجال التعليم فإن التعليم الثانوي والعالي يتميز عن التعليم الأساسي من حيث أنه يحضر للدخول في سوق العمل؛ لهذا فإن مستوى التعليم متغير أساسي في إمكانية التشغيل في الكثير من قطاعات سوق العمل.

لا يعتبر التعليم الرسمي ذا فائدة جمة بالنسبة للفرد ولكن مستويات التعليم العالي بين السكان عموماً لها مزاياها بالنسبة للدولة. مخزون رأس المال البشري (أي مستوى تعليم السكان) يؤثر على قوة الاقتصاد. إذا ما نظرنا إليه نظرة شمولية. تدعم دراسات البنك الدولي بشدة هذا الرأي القائل بأن رفع مستوى رأس المال البشري في الاقتصاد يزيد من إنتاجيته وبالتالي يستنهض الطاقة الكامنة في الاقتصاد.⁶⁰

لم نفقد مفهوم الانسجام بين نظام التعليم والاقتصاد في السلطة الفلسطينية حيث تضع آمالاً كبيرة على تطوير القدرات التعليمية ومخرجات عملية التعليم. ويتضح التزام السلطة في تطوير قطاع التعليم والإقرار بمهمة الدولة التطويرية في إطار باريس 'لبناء دولة فلسطين' الذي وضعت السلطة الفلسطينية بدعم مجتمع المانحين الدولي. الهدف المركزي من التعليم معرف كما يلي:

60 Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' *Review of Educational Research*; Volume 73, No. 2, 2003, p. 239.

- تحقيق الرخاء القومي
- الارتقاء بنوعية الحياة
- تطوير رأس المال الاجتماعي
- استعادة النمو الاقتصادي
- الاستقرار الضريبي

وقد كانت خطة تطوير أول منهاج تعليمي فلسطيني تعبيرا عن تلك النية. 'يدرك الفلسطينيون تماما أن التعليم أداة أساسية في التنمية الاقتصادية. ولهذا يجب أن نعد المناهج التي تنتج القوة العاملة الماهرة وتضع في اعتبارها أولويات السلطة الفلسطينية وخطتها لإعادة بناء الأمة'.⁶¹

في السياق الفلسطيني ينبغي أن نفهم طبيعة النظام التعليمي حتى نستطيع تقدير شكل التطوير الذي يجب أن يحدث. اعتبار الدولة أنها 'دولة نامية' لا يفترض أن نظام التعليم فيها غير متطور. وتشير كثير من الدراسات إلى أن الفلسطينيين من بين 'أفضل الشعوب تعليما في عالم ما بعد الاستعمار'.⁶² وهم لا يتم تصنيفهم في المجتمعات التي تعيش انحدار شديد في التنمية. وبالتالي فإن التحديات التي تواجه قطاع التعليم هي انعكاس للممارسات العدائية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الإداري والعسكري على الأرض الفلسطينية. فقد ورثت السلطة الفلسطينية نظام تعليم مهممل وكانت الصلاحيات المنقولة إليها من السلطات العسكرية الإسرائيلية سنة 1994 محدودة.

1.3 التعليم في ظل الاحتلال

مع نقل المسؤولية عن توفير التعليم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، تمكنت الإدارة الفلسطينية من التخطيط الاستراتيجي لمستقبل تنمية شعبها وتنفيذ سياسة للنمو الاقتصادي والانتعاش الثقافي.⁶³ ولكن هذا لا يعني عدم وجود أثر

61 Hanson, Bo, 'Job related training and benefits for individuals. A review of evidence and explanations,' *OECD Working Paper*, No. 19, 2008

62 Palestinian Curriculum Development Centre, *First Palestinian Curriculum Development Plan*, Ministry of Education and UNESCO, 1998, p. 21

63 Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' *Arab Studies Quarterly*, Fall 1999, p. 1.

للاحتلال العسكري على نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهو يعيق ويتدخل سواء في هيكلية النظام التعليمي أو في حياة الطلاب يوماً بيوم. انقطاع التعليم يشمل قطع توريد الكهرباء وبخاصة في قطاع غزة: نظام الحواجز الذي يعيق الوصول للسلس للمدارس على كافة المستويات: نظام منع التجوال. بالذات في نابلس والعمليات العسكرية الكبرى. كلها ممارسات اضطرت الطلاب والمدرسين إلى التأقلم مع انتهاكات متكررة لحقوقهم ومع الأثر النفس اجتماعي السلبي والعنف القهري على حياتهم.

يتضح لنا أثر جلي على أثر الاحتلال على التعليم في قطاع غزة. فقد كان الأثر بالغا على الطلاب والمدرسين على حد سواء. ولم تكن 'عملية الرصاص المنسكب' سوى قطرة في بحر من الأحداث التي عصفت بالمنطقة لتطيح بنوعية التعليم وتقوضه. فالمنشآت التعليمية تنوء تحت وطأة الاكتظاظ الشديد الذي أجبر المدارس على العمل بمناوبتين. ما يعني ممارسة تفضي إلى تدريس مجموعتين من الأطفال في خلال يوم مدرسي كامل في مجموعتين منفصلتين. والذي يعني في الواقع قيام الطاقم التدريسي بتدريس يومين مدرسيين خلال يوم عمل واحد. والنتيجة أن نحو سبعين بالمائة من طلاب غزة يصل يومهم المدرسي إلى قرابة الساعتين يومياً.⁶⁴ أضف إلى ذلك عدم القدرة على استيراد الاسمنت مما يعطل إمكانية تشييد مباني جديدة أو أن المنشآت القائمة أصلاً فقد تعرضت للتدمير بما يشمل أجزاء كبيرة من جامعة الأزهر. ولا يمكن إعادة تعميمها.

بسبب عدم القدرة على استيراد السلع. هناك نقص في الموارد المدرسية بما فيها الكتب الدراسية والأوراق. وقد أشار الكثيرون إلى انزعاجهم من عدم القدرة على نقل الكتب اللازمة إلى قطاع غزة. وتشمل العوائق الأخرى أمام تطوير التعليم على الهجمات العسكرية والفقر المزمن وسوء التغذية. التي تؤثر سلامة الطلاب النفسية الاجتماعية وعلى قدرتهم على الانخراط في عملية التعليم. تذكر وكالة الغوث نسبة كبيرة من التسرب من الحصص المدرسية مع ضعف نطاق التركيز لدى الطلاب المشاركين.

نتيجة لذلك أصبحت العلامات المتدنية وباء تفشى في مدارس غزة. وحسب البنك الدولي. فإن 80 بالمائة من الطلاب يخفقون في الرياضيات. بينما يخفق 40 بالمائة في

64 Right to Education Campaign, 'The Impact of Military Occupation on Palestinian Education;' Discovering Analytical Resourcing, 2005, p. 1.

اللغة العربية. لغتهم الأم. يشير مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (أوتشا) إلى أنه في النصف الأول من السنة المدرسية 2007 - 2008، 20% فقط من طلاب الصف السادس البالغ عددهم 16 ألفاً تخطوا الامتحانات الوزارية في الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية والعربية.⁶⁵

أما بالنسبة للذين يصلون إلى التعليم الجامعي، فإنهم محصورون في التوجه إلى الجامعات في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي. في سنة 2008، وثق مكتب أوتشا أن 70 طالباً من غزة تمكنوا من مغادرة القطاع بين تموز وأيلول لتلقي تعليمهم الجامعي والعالي في بلاد أخرى.⁶⁶

بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة عموماً، بالإضافة للاحتلال، فإن ظروف نظام التعليم كبنية وكمركز تربوي يركز على الحفظ عن ظهر قلب يشكل تحديات كبيرة أمام السلطة الفلسطينية لتحويل نظام التعليم، بما يرفع من قدرة الاقتصاد. سوف تتم مناقشة تلك التحديات مطولاً في القسم التالي. المهم هو أن مشروع مستقبل الشباب الذي ينظمه البنك الدولي هو الرابطة بين جهاز التعليم وبرز في توفر المعلومات عن الوظائف وخدمات الانتقال التي تعكس إستراتيجية متجانسة بين التعليم وسوق العمل.

2.3 نظم التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

عند النظر إلى نظام التعليم الفلسطيني، فمن الضروري أن نتذكر المشاكل المتأصلة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. مع توقيع اتفاقيات أوسلو في آب 1994 تولت السلطة الوطنية الفلسطينية للمرة الأولى المسؤولية عن كافة المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي كانت في السابق تحت إدارة السلطات الإسرائيلية (المدارس الخاص، بما في ذلك مدارس وكالة الغوث، ظلت تحت سيطرة تلك الهيئات). باستثناء القدس الشرقية. في الفترة ذاتها خففت الجهات المانحة من دعمها لقطاع الجامعات، على الرغم من عدم قيام السلطة الفلسطينية بأخذ الحمل عن المنظمات الأهلية كمقدم وممول لنظام التعليم العالي. ظلت الجامعات تمول نفسها بشكل مستقل.

65 O'Loughlin, Toni, 'Education suffers amidst political tension and conflict in Gaza,' UNICEF. See at: http://www.unicef.org/infobycountry/oPt_42178.html.

66 See at: http://www.ochaopt.org/documents/un_ngo_fact_sheet_blockade_figures_2009_07_28_english.pdf

والذي كما سنناقش لاحقاً. أسهم في خلق تحديات أمام إدماج الجامعات في الخطط الأفقية في الوزارة حيث كانت صلاحية السلطة محدودة في فرض الإصلاح على الجامعات.

بالإضافة لهذا الابتعاد. يجب فهم الفرص والتحديات التي تواجه التعليم الفلسطيني ما بعد الثانوي في ظل عدة سياقات متميزة ولكنها متضاربة: التوجهات الدولية في التعليم العالي. القضايا المشتركة في التعليم العالي في الكثير من الدول المستقلة حديثاً في مرحلة ما بعد الاستعمار. المناحي الخاصة في التعليم العالي في فلسطين. نظراً لتاريخه الخصوصي في عهد الاحتلال والانتفاضة ونشاطات بناء الدولة الحالية.⁶⁷

هناك إرادة تجاه التعليم تتجلى في الثقافة الفلسطينية. مع معدلات الالتحاق الصافية في فلسطين سنة 2007 قد وصلت إلى 83.9% واستكمال التعليم الأساسي قد وصل إلى 99.4%. يتضح تماماً أنه في فلسطين هناك ثقافة تعليم. تعرف سوزان نيكولي انتشار التعليم في فلسطين على أنه متعدد الأوجه من حيث إنه يستطيع المحافظة على الهوية الفلسطينية. الاستثمار في الموارد البشرية في المكان والأرض والأمل بإمكانية استخدام التعليم كوسيلة إيجابية لمكافحة الاحتلال.⁶⁸

3.3 بنية التعليم

عند دراسة المساحة الجامعة بين التعليم والعمل. فإن النقطة الأولى الواجبة الدراسة هي بنية (هيكلية) التعليم. لا يوجد نظام موحد للتعليم. حيث يختلف التعليم اختلافاً نوعياً في القدس الشرقية. ما له أثره الخاص. نظراً لخصوصيات هذا النظام. سوف نتطرق إليه أولاً.

1.3.3 التعليم في القدس الشرقية

يدخل طلاب القدس الشرقية نفس امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) كسائر أنحاء فلسطين ولكن من الواضح تماماً أن نظامهم التعليمي مختلف في بنيته الهيكلية

67 Rigby, Andrew, Palestinian Education. The Future Challenge; Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, March 1995, p. 35.

68 Gerner, Deborah J and Schrod, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' *Arab Studies Quarterly*, Fall 1999, p. 1.

عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. بسبب الضم غير الشرعي للقدس الشرقية من قبل دولة إسرائيل. فإن حملة هوية القدس يعتبرون مقيمين دائمين (أي أنه لا يتم التعامل معهم كمواطنين لهم كامل الحقوق). ودولة إسرائيل مسئولة عن توفير التعليم للمقدسيين الشرقيين بموجب قانون التعليم الإلزامي (1994). مع ذلك، تشير التقديرات إلى وجود آلاف الأطفال الفلسطينيين ممن يحظر عليهم الدخول إلى نظام التعليم الذي تديره الدولة. وهذا يرجع إلى تقصير السلطات البلدية في القدس في توفير التعليم حيث لا تسمح لنظام الدولة باستيعاب الطلاب المنتقلين من المدرسة الأساسية إلى الثانوية. لهذا فإن نصف الأطفال فقط في القدس الشرقية مسجلون في نظام التعليم. أما البقية فيدرسون في مدارس وكالة الغوث (في حال الأطفال اللاجئين) أو المدارس غير الحكومية (حيث تشمل الجهات الموفرة لهذا التعليم على الأوقاف والشركات الخاصة والكنائس وغيرها من المنظمات الفلسطينية). ويقدر أن واحدا من عشرة أطفال فلسطينيين في القدس الشرقية لا يدخل المدرسة. وهذا أعلى من المتوسط العام الفلسطيني.

ونظام التعليم في القدس لا يعاني شذوثة أكبر من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب. بل يعاني أيضا من شح مزمن للموارد (هناك من يقولون إنه مقصود). تشير التقارير باستمرار إلى اكتظاظ الغرف الصفية وعدم سلامتها بسبب ظروفها البنوية وسوء حالة المبنى.⁶⁹ وهذا يرجع بشكل كبير إلى نقص المساحة المتاحة للتنمية الفلسطينية في القدس الشرقية. مما يجبر المدارس على استئجار غرف في المباني المحلية. غير مصممة لغايات التعليم. ويعتبر الوضع هزليا إلى درجة أن المستشار القانوني لرئيس بلدية القدس وصف توفير التعليم في القدس الشرقية على أنه تمييزي وغير قانوني.⁷⁰ وهذا يتراوح بين التحييز في صرف الموارد للمدارس اليهودية في القدس ولكون نظام التعليم لا يوفر الفرصة للشبان الفلسطينيين من القدس الشرقية للدراسة أو الدخول إلى التعليم العالي في إسرائيل.

تقوض التشوشات المادية نوعية التعليم المقدم. والعوائق مثل الجدار حرم الأطفال من القدس الشرقية من الوصول لمدارسهم. يقدر مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (الأونشا) أنه من أصل 33 ألف طالب وألفين مدرس في القدس الشرقية. هناك 6 آلاف

69 The Association for Civil Rights in Israel, 'Status Report. The Arab-Palestinian School System in East Jerusalem;' September 2009. See at: http://www.ir-amim.org.il/Eng/_Uploads/dbsAttachedFiles/EducationReport2009.pdf.

70 BBC News, 'East Jerusalem's education crisis;' 6 September 2008, <http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article629>

طالب و650 مدرس يواجهون الصعوبات في الوصول إلى مدارسهم بسبب تقطيع الطريق بفعل الإغلاق ونظام الحواجز.⁷¹ تناضل وزارة التربية والتعليم من أجل تأمين التصاريح لحملة هويات الضفة الغربية من المدرسين للدخول إلى القدس. وقد أدى هذا إلى تراجع أعداد الطلاب ومحدودية قدرة مدارس القدس على اجتذاب الهيئات التدريسية.

جتمعت تلك العوامل كلها لتؤثر على نوعية التدريس والتعليم في القدس الشرقية. وهذا يتضح بشكل أكبر عند مقارنة القدس الشرقية مع إسرائيل. في سنة 2006، كان معدل احتمال حصول الطلاب اليهود على الثانوية العامة يفوق المعدل الفلسطيني بين زملائهم بالقدس الشرقية ب 3.6 ضعفاً. وتتضح المشاكل في النظام في مرحلة مبكرة أكبر حيث يشير القائمون على نظام التعليم إلى ضعف العلاقة بين التعليم الأساسي والثانوي، لغياب السيطرة على التعليم الأساسي. تشير التقارير إلى ضعف المهارات الأكاديمية بين طلاب الكثير من المدارس وبخاصة في مجالات اللغة الإنجليزية والعربية والرياضيات.⁷²

2.3.3 التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة باستثناء القدس الشرقية

ينقسم نظام التعليم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ثلاثة مستويات تعليمية وهي التعليم الأساسي الإلزامي، والتعليم غير الإلزامي والتعليم العالي (بما في ذلك الجامعات والكليات التقنية/ كليات المجتمع). تمتد دورة التعليم الإلزامي إلى عشر سنوات، يتبعها سنتان من التعليم الثانوي غير الإلزامي وتنتهي بامتحان التوجيهي (الثانوية العامة). عند إكمال هذه المرحلة، فإن طلاب المدارس المنتقلين منها يستطيع اختيار التوجه مباشرة إلى سوق العمل أو ينخرطون في واحدة من الجامعات الثلاث عشر المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.⁷³ كما يمكنهم الالتحاق بواحدة من مختلف الكليات التقنية وكليات المجتمع العديدة في فلسطين.⁷⁴

71 BBC News, 'East Jerusalem's education crisis, BBC NEWS,' 6 September 2008, <http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article629>

72 OCHA, *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities*; June 2007. See at: <http://www.ochaopt.org/documents/jerusalem-30July2007.pdf>

73 See at: http://www.alternativenews.org/publications/econoccupation/985-the-economy-of-the-occupation-13-15-report-on-the-educational-system-in-east-jerusalem.html#Success_in_Matriculation_Exams

74 An Najah National University, Birzeit University, Al-Quds University (including Abu-Dies Campus), Bethlehem University, Hebron University, Palestine Polytechnic University, Arab American University, Al-Kadori University, Al-Quds Open University, Islamic University, Al-Azhar University, Al-Aqsa University and the University of Palestine.

المسئولية الرسمية عن قطاع التعليم بالكامل تقع في يد وزارة التربية والتعليم العالي، التي تدير ما يقارب ثلاثة أرباع المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الفلسطينيين ظلوا متقدمين بالنسبة للمعيار الإقليمي الدائم المتطور بخصوص معدل الالتحاق في التعليم العالي.⁷⁵

رغم أن بنية نظام التعليم قد تكون متطورة ولكنها لا تمر بنفس الصعوبات التعليمية التي تمر بها الدول النامية الأخرى من خلال محاولة توليد المعايير الاجتماعية المؤيدة للتعليم؛ هناك مشكلتان بينتان في نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهما النظام التربوي للتعليم والنظام التربوي للتشغيل.

ومن بين التشوشات التربوية التي تشوب نظام التعليم الفلسطيني، وتتراوح بين نظام الإنفاق المركز على تطوير البنية التحتية بدلاً من تنمية النوعية مثل زيادة الإنفاق لتحسين تدريب المعلمين، ونظام التدريب نفسه. يظل أسلوب التعلم في الأراضي الفلسطينية المحتلة: 'يركز على الكتب، حيث يتعلم الطلاب من خلال التلقين والحفظ. ويقدمون الامتحانات لاختبار ذاكرتهم'.⁷⁶ عملية الامتحان هذه تشغل الدور المركزي في نظام التعليم، حيث تتوجه المناهج نحو الاختبار بدلاً من تراكم المهارات الحياتية. وهذا يسبب عدم مواءمة بنوية بين المهارات التي يحظى بها الخريجون الجدد وتلك اللازمة لاستخدامهم كرأس مال بشري ولكي ينجحوا كأفراد.

تبين سياسات التعليم المعرفة في 'بناء الدولة الفلسطينية' أن هناك إرادة قوية داخل وزارات الحكومة المعنية لتشجيع ودفع التنمية التعليمية، وهذه إشارة مطمئنة ولكن الإصلاحات يجب أن تتخطى النطق البنوية لكي تختبر ترددات عملية التعليم. في ظل تواصل الاحتلال، فإن القائمين على تخطيط التعليم الفلسطيني بحاجة لتبني تقنيات إدارة وتخطيط كلاسيكية صالحة لوضع من حالة انعدام وبائي للاستقرار وعنف بين حين وآخر. ستظل أفق التشغيل المفتوحة أمام الخريجين الشباب محدودة طالما أن سيطرة السلطة على الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقبوضة. على عكس الدول الأخرى التي تمر بمرحلة التنمية، فإن الاحتلال يبدو حالة دائمة، أي أن القيود المفروضة على التنمية والنمو الاقتصادي ستظل قائمة حتى يحدد الحل النهائي مستقبل دولة فلسطين. مع ذلك، ما زال بالإمكان تعديل الممارسات الحالية.

75 In the last cycle, grade ten, the students opt into the scientific and the literary streams before undertaking their *Tawjihi* exam

76 Development Studies Program, *Palestine- Human Development Report 2004*; United Nations Development Programme: Ramallah, 2005

حددت مجموعة راند المقومات والمشاكل في نظام التعليم الفلسطيني من حيث إمكانية الحصول على التعليم ونوعيته ومخرجاته.⁷⁷

مشاكل نظام التعليم الفلسطيني	مقومات نظام التعليم الفلسطيني	
<ul style="list-style-type: none"> غياب البيئة الممكنة بشكل عام عدم ملائمة المنشآت الأساسية والتجهيزات المدارس والطرق غير آمنة قلة خيارات التعليم الخاص للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة قلة الخيارات غير الرسمية للأطفال في سن المدرسة الذين لا يلتحقون بالمدرسة أو يحضرون بشكل جزئي قلة فرص التعلم على مسار الحياة 	<ul style="list-style-type: none"> التزام بإتاحة التعليم بشكل متكافئ والنجاح في تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي دعم مجتمعي قوي للتعليم قيادة تدعم توسع النظام وإصلاحه الإدراك بأهمية تجارب الطفولة المبكرة في تنمية الاستعداد للمدرسة 	الإتاحة
<ul style="list-style-type: none"> غياب الأهداف والتوقعات الواضحة من النظام وقلّة المساءلة الاهتمام بالإصلاح التربوي لا ينسجم مع التقدم قلة الصلة بين التعليم الثانوي والمهني والعالي محدودية الأبحاث وتطوير القدرات والنشاطات التطويرية تدني أجور العاملين: نشوء "تضخم" إداري صعوبة متابعة العملية والنتائج في بيئة الأزمة 	<ul style="list-style-type: none"> الاستعداد للمضي في إصلاح المناهج وسجال حيوي حول طبيعة الإصلاح اهتمام كبير في تحسين النظام التربوي ومجمل الموارد المتوفرة لذلك التزام بتحسين المؤهلات وأجور العاملين اعتبار المدرسة على أنها مكان رئيسي لتنمية المهارات المدنية للطلاب وزيادة مشاركتهم المجتمعية 	الجودة
<ul style="list-style-type: none"> تعاني فقرا كبيرا في التمويل وتعتمد على الجهات المانحة 	<ul style="list-style-type: none"> القدرات الإدارية والشفافية بنية موثوقة لجمع البيانات والتعاون في التحليل 	المخرجات

77 Nicolì, Susan, 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory;' UNESCO International Institute for Education Planning and Save the Children UK, Paris, 2007, p. 92

4.3 الحاجة للتنوع وتحدياتها

يشير أحد التقارير المتخصصة إلى أن نظام التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو 'غير منظم كفاية بحيث ينمي المهارات الأساسية ويرتقي بقدرات التفكير الذهني اللازمة للطلاب لتحقيق النشاط'.⁷⁸ وبمضي التقرير في وصف كيفية تحول فلسطين إلى اقتصاد مبني على المعرفة، والذي يمكن تحقيقه من خلال تراكم مهارات البرمجة المؤتمنة القابلة للتكيف.

مبادرة التعليم الفلسطينية، فرع من وزارة التربية والتعليم العالي ترفع تلك الفكرة كرسالة لها حيث صرح ممثلها عن رغبة واضحة في: "رغب في التوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة مما يعني تمكين الأفراد من اكتساب مهارات القرن الواحد والعشرين".⁷⁹ وتشمل تلك المهارات المعرفة على: التفكير، والتعاون، وعمل الفريق والتعلم طوال الحياة والتواصل، ما يسمح لفلسطين بالابتعاد ببسر عن الاقتصاد مكثف العمالة (خارج القطاع الخاص) إلى اقتصاد مبني على المعرفة. وهنا تصبح نوعية التعليم هي مجال التركيز الأساسي في أية مقارنة.

وقد حددت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية عددا من القطاعات يمكنها الاستفادة من مقارنة المعرفة وجلب الاستثمارات رغم المحددات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. وتشمل تلك القطاعات على الصيرفة والحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والبناء. وتعرف الهيئة اهتماما إقليمية قويا في الاستثمار في تلك القطاع نظرا لتدني كلفة العمل فيها وارتفاع مستويات التعليم.

عرف المستطلعون عاملين أساسيين لمستقبل إصلاح التعليم في فلسطين. أحدهما هو الفلسفة التربوية للتدريس بحد ذاته والثاني طبيعة امتحان الثانوية العامة الذي لم يتطور بطريقة تيسر التحول في طبيعة نطاق التدريس.

78 The RAND Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State*; RAND Corporation, California, 2007, p. 335-340

79 Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' *Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition*, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999, p. 163.

5.3 الفلسفة التربوية للتدريس

من القضايا المعروفة كعوائق تواجه إصلاح الفلسفة التربوية. عدم التغيير في طاقم التدريس ومنهجيات التدريس. يعلق د. مروون عورتاني أن بيئة الصف هي الحاسمة. إن لم تكن. أكثر حسما من المنهاج نفسه. لهذا فإن منهجية التدريس والمدرسين أنفسهم هم العنصر المركزي في تجربة التعلم ويختم قوله: 'إذا أعطينا مدرسا مبدعا قطعة ورقة فارغة، فإنه يصنع بها المعجزات إذا ما كانت له الرؤية الكافية والدافع. والعكس صحيح. إذا وفرنا له أفضل منهاج ممكن. لا يمكننا أن نضمن أن يدرسه بكفاءة. ينبغي أن يتحلى المدرسون بالإلهام وانفتاح العقل والمبادرة ومن ثم يعود الأمر لهم أن يبرزوا تلك المهارات.⁸⁰

كافة الجهات التربوية. باستثناء وزارة التربية والتعليم العالي أشاروا إلى ما اعتبروه فلسفة التعليم نفسه. وهي تستند إلى تقليد شفوي في التعليم. أشارت وزارة العمل إلى هذا الأمر بصفته 'تلقينا وليس تعليما'.⁸¹ وقد أدى هذا إلى مشكلة حيث يتضح أن كمية التعليم متازة مقارنة بالمعايير الإقليمية ولكن نوعية التعليم تتسم بأنها تطبق أساليب الحفظ عن ظهر قلب في التدريس ما يدفع باتجاه التعلم السلبي بدلا من التميز الفردي والإبداع والابتكار.

كانت وكالة الغوث إحدى النجاحات في محاولة تعديل طبيعة الممارسات التدريسية. فالوكالة تدرب طواقمها التدريسية فإنها قادرة على الولوج إلى فلسفة تدريس مختلفة. ولكنهم يشيرون إلى صعوبة التغلب على الديناميات التقليدية في العلاقة بين المدرسين والطلاب في المدارس الفلسطينية.⁸² في نظام السلطة الفلسطينية هناك حركات لتقوم طبيعة التدريس. أشارت مبادرة التعليم الفلسطينية أن السلطة الوطنية الفلسطينية تشغل ما يزيد على 50 ألف مدرس. لقد تم البحث في أساليب جديدة للتدريس تحاول إثبات فائدة التعليم التعاوني. الذي يضع الطالب في دور يكون فيه متعلما ومعلما في الوقت ذاته. وهذا يتطلب نقلة ثقافية في ممارسات التدريس تبرهن على أن التعلم المبتكر ليس تحديا لسلطة المدرس.

80 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009)

81 Interview, educational non-governmental organization, September 2009

82 Interview, United Nations Relief Works Agency, August 2009.

6.3 نظام التوجيهي

بالإضافة لفلسفة التعليم، هناك سبب آخر يسبب ركوداً في إصلاح العملية التربوية وهو نظام التوجيهي (الثانوية العامة)، وهو يقيم إلى أي مدى تم تحقيق المناهج. يتقدم الطلاب لامتحان التوجيهي في نهاية سنتهم المدرسية الثانية عشرة (صف 12). وإذا أخفق الطالب في امتحان واحد، فإنه لن ينجح في التوجيهي ولا يستطيع الالتحاق بالجامعات.

امتحان التوجيهي نفسه يستند إلى استعادة المعلومات من الذاكرة. أي على الحفظ والتكرار بدلاً من حل المشكلات. لهذا يصعب إقناع المدرسين بالابتعاد عن ممارسات الصف التقليدية. وتتفاقم المشكلة أكثر بفعل ضغط ضرورة الحصول على معدل عالٍ في التوجيهي لضمان الالتحاق بالجامعة التي يفضلها الطلاب. وهذا يلقي بعبء ضغط كبير على كل من المدرسين والطلاب على حد سواء. امتحان التوجيهي هو الامتحان الانتقالي الميسر للتوجه نحو التعليم العالي. وهو مبني على تذكر المحتوى وليس على تطبيق المعرفة. حتى إذا كانت الطموحات هي إصلاح طبيعة التعليم في المدارس الفلسطينية قد نجحت، فإن مساحة الإبداع والابتكار محدودة للغاية في ظل نظام التوجيهي نفسه. وقد سمعنا هذه العبارة من كافة الذين التقينا بهم، بأن امتحان التوجيهي (في صيغته الحالية بدلاً من أن يكون مبدأً للتأهيل) يشكل مشكلة ضخمة أمام إصلاح التعليم. صرح أحد الذين التقينا معهم: "إننا بحاجة لإزالة امتحان التوجيهي. يجب أن تكون عملية التقييم مختلفاً اختلافاً كلياً وأن تقيس المهارات وليس القدرة على الحفظ".⁸³ فيما دافع ممثل وزارة التربية والتعليم بحزم عن امتحان التوجيهي مشيراً إلى أنه "ليس أسئلة مع عدة خيارات للإجابة"⁸⁴ ولكن الآخرين من التقينا بهم لم يشاركوه هذا الرأي المدافع.

إن تأثير التدريب المستند إلى الحفظ بدلاً عن التفكير النقدي يعتبر ذا أثر دائم على قدرة الطلاب على التعلم والتعامل مع المشكلات في المستوى العالي. وهو بالتالي يؤثر على كيفية تعاملهم مع حل المشكلات في حياتهم المهنية. روى لنا أحد أساتذة الجامعة قصة عن بعض الطلاب الذين ينفجرون في موجة بكاء أثناء الامتحان عندما يعرض عليهم سؤال بدون النظرية اللازمة لحل السؤال.⁸⁵

83 Interview, Palestinian National Authority Palestinian Education Initiative (Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

84 Interview, Educationalist, September 2009.

85 Interview, Palestinian National Authority Ministry of Education and Higher Education, August 2009.

من جهة أخرى، أعربت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية عن قلقها تجاه طبيعة المهارات التي يطورها امتحان التوجيهي. من حيث: "هناك مشكلة حيث وإن كانت علامات طالب معين في امتحان التوجيهي مرتفعة جدا، فإن المتوسط عادة ما يكون متدنيا لأن الأمر يتعلق بالحفظ"⁸⁶.

النهج المستند للتعليم من خلال الحفظ متصلب وغير قابل للتكيف أو المنافسة في الاقتصاد العالمي الحديث. من المهم أن يكون نظام التعليم عاكسا ومستجيبا لكل من الضغوط الداخلية ولكن مع التكيف مع التطورات في التكنولوجيا، بحيث يصبح على قدر المنافسة كمصدر للمعلومات. النظم المتصلبة تلغي الموازنة بين المهارات المطلوبة وتلك المعروضة في السوق. وهذا يحد من تنافسية الخريجين المعنيين ولكنه أيضا يكبل قدرة النظام على اجتذاب الاستثمار الخارجي.

السمة الرئيسية الأخرى في التوجيهي هو انقسامه إلى الفرعين العلمي والأدبي. يختار الطلاب أحد الفرعين لامتحان التوجيهي. يختار الطلاب الفرع مقارنة بقدرتهم الأكاديمية في المدرسة. يعتبر الكثيرون الفرع العلمي على أنه المجال الذي ينتقيه المتفوقون من الطلاب. أشار المستطلعين إلى أن تقسيم النظام إلى فرعين علمي وأدبي يعني أن الطلاب الأعلى تحصيلًا، وبغض النظر عن اهتماماتهم، ينجذبون نحو الفرع العلمي بسبب النظرة التي تعتبر الفرع العلمي للأكثر ذكاء.

لا يتوجه الطالب المتفوق إلى الفرع الأدبي حيث لا يتعرض لمجموعة متنوعة من المواضيع، كما أنهم في حالات كثيرة لا يدرسون المساقات التي يكونون مهتمين بها اهتماما خاصا. وهذا يدفعهم إلى التراجع في بعض المواضيع/مجالات التخصص. أفادنا أحد المستطلعين بأن: "تقسيم التوجيهي إلى الفرعين العلمي والأدبي يوجه الطلاب المتفوقين إلى أنه عليهم دراسة العلوم"⁸⁷.

إن طبيعة تقسيم التعليم بين فرعين علمي وأدبي يخلق وضعا في نوع من الطموح الموحد بين الطلاب. أو كما يعبر أحد التربويين عن هذه النقطة: "المجتمع وبنية التعليم توجههم إلى المجالات التي يجب أن يدخلوا إليها بدلا من أن ينبع توجههم من اختيارهم الذاتي وما يفضلونه هم لأنفسهم"⁸⁸.

86 Interview, Educationalist, August 2009

87 Palestinian Curriculum Development Center, *First Palestinian Curriculum Development Plan*, Ministry of Education and UNESCO, 1998, p. 10

88 Sultana, Roland G, 'Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO;' October 2008, p. 5.

ويتابع بذكر مثالين عن صف للبنات فقط من صفوف التوجيهي (أعمارهن 18 سنة) في 2008. حيث عندما تم استطلاعهم عن أهدافهم المهنية المستقبلية، كن جميعهن يرغبن في أن يصبحن طبيبات أسنان. تفضيل النوع الاجتماعي ملحوظ للغاية هنا. نظرا لعدم إمكانية دراسة الطب حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يعني ضرورة السفر للخارج لدراسة الطب. فإن الفتيات يخترن ثاني 'أفضل' مهنة متوفرة للفرع العلمي. في صف آخر لطلاب تتراوح أعمارهم بين 9 و11 سنة كان الطلاب يرغبون في دراسة الهندسة. وأشار المستطلع نفسه إلى أن:

إذا لم يحصلوا على العلامة المناسبة [العالية كفاية] في التوجيهي فلا يوجد لديهم خطة دراسة بديلة.⁸⁹

أخيرا. أشار كثيرون إلى الطبيعة المنهكة والمضنية لامتحان التوجيهي. حيث يجب عليهم تأمين العلامات العالية ما يلقي على أكتافهم بضغط هائل ليلبوا بلاء حسنا ويؤمنوا تلك العلامة العالية.

7.3 دور الجامعات

نظرا للطبيعة المحددة لامتحان التوجيهي من حيث المهارات المكتسبة والمواضيع التي يتم تدريسها. فإن الجامعات (وفي الواقع كافة نظام التعليم العالي بما فيه التعليم التقني والمهني) تمنح الطلاب فرصة التنوع. وقد ذكرنا بالفعل سابقا من المخاوف بشأن تشابه أسلوب التدريس في الجامعات مع نظام التدريس المدرسي. كذلك مجموع مواضيع التخصص محدودة للغاية.

هناك 247 برنامجا وتخصصا تقدمها معاهد التعليم العالي في الآداب والعلوم والتجارة والاقتصاد والهندسة والزراعة والحقوق والتخصصات الطبية والتمريض والتربية والسياحة وإدارة الفنادق وغيرها). من بين تلك التخصصات. هناك 75 تخصصا متوفرة على مستوى الماجستير. تمنح الجامعات درجة البكالوريوس بينما توفر كليات المجتمع دبلوما متوسطا. يركز أساسا على حقول التعليم الفني والتجاري.⁹⁰

89 Interview, Educationalist, September 2009.

90 Interview, Educationalist, September 2009.

عند الحديث عن 247 موضوع تخصص. فإن هذا مفضل بعض الشيء نظرا للتشابه الكبير في المساقات. وقد شعر غالبية من قابلناهم بأنه رغم توفر 247 برنامج تخصص إلى أنه لا يسد احتياجات السوق أو اهتمامات الطلاب. أشار العديد من أساتذة الجامعات إلى: "يوجد مشكلة أعداد الطلاب الكبيرة الذين يلتحقون بالجامعة ولكن المواضيع قليلة بالنسبة لهم ولهذا هناك نطاق محدود من الاهتمامات والقدرات".

8.3 التعليم العالي والمهارات

بالنسبة للطلاب. فإن غرض التعليم العالي وتأثيره له 'فائدة مزدوجة'. نقل المعرفة بالمواضيع التي تتم دراستها مثل التاريخ والرياضيات ليست المهمة الوحيدة للعملية التعليمية ولكن تصاحبها عملية اكتساب 'المهارات النظرية'. مثل العمل في فريق وحل المشكلات والتواصل ومهارات التفكير النقدي. اكتساب تلك المهارات يسمح بتنويع المسيرة المهنية للفرد كما يحدث تنوعا في سوق العمل. المطلوب من نظام التعليم الفلسطيني أن يوفر المهارات العملية والحياتية لسوق العمل بحيث يصبح قادرا على الازدهار من خلال الأفراد المتمكنين من المهارات المطلوبة.

1.8.3 المهارات النظرية (الحياتية - اللينة - العامة)

من الواضح أن كافة المساقات الجامعية لا تسعى لتمكين طلابها من المهارات الصعبة التي توجه الطالب نحو مسار عمل متصل بل تحاول تطوير مهاراتهم الحياتية اللازمة لعدة قطاعات. بحيث يستطيع الطلاب أداء مهام متنوعة. يتكون قطاع الخريجين يتكون من أربعة أنواع من الوظائف للخريجين (التقليدية، والجديدة والمتخصصة) والتي تختلف من حيث استخدام المهارات والمكاسب.⁹¹ التركيز في أسواق الوظائف القابلة للتحويل هو امتلاك مهارات عمومية عالية وصفات شخصية. في دراسة أجريت على مدار 25 سنة لأكاديمية التعليم العالي. تم بحث الصفات التي يتوقعها أصحاب العمل من الخريجين المعينين وقد ظهر توافق كبير بين كافة المستطلعين بخصوص المهارات التي يجب أن يبرزوها:⁹²

91 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

92 Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates,' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007, p. 7.

- الخيال/ الابداع
- التكيف/ المرونة
- الاستعداد للتعلم
- العمل بشكل مستقل/ الاستقلال الذاتي
- العمل ضمن فريق
- القدرة على إدارة الآخرين
- القدرة على العمل تحت الضغط
- القدرة على التواصل الشفوي
- التواصل الكتابي لغايات مختلفة/ ولجماهير مختلفة
- القدرات الحسابية
- الانتباه للتفاصيل
- إدارة الوقت
- تولي المسؤولية واتخاذ القرارات
- قدرات التخطيط والتنسيق والتنظيم⁹³

الدراسات التي تظهر الاقتصاديات التي تكون فيها معظم الوظائف المطروحة على الخريجين مفتوحة لأي أشخاص من أي تخصص أكاديمي يقدر هذه المهارات الأوسع والقابلة للتحويل ويعتبرونها أداة لضمان توفر بيئة عمل مرنة وتعظيم القدرة التشغيلية وضمان التنافسية الاقتصادية وخلق قوة عاملة ذات مهارة عالية وقدرة على التكيف.

2.8.3 المهارات التخصصية

الخبرة العملية

يمكن أن تتحول الخبرة العملية إلى جزء لا يتجزأ من برامج العديد من الجامعات. حيث إنها تكمل المهارات النظرية التي يتم اكتسابها في المستوى العالي بتجربة عملية ضمن المسار المهني الذي يختاره الطالب. تستخدم الكثير من الدول نماذج العمل/ الدراسة. قد لا يكون هناك مزيج 'أمثل' يمكن تحديده بخلاف احتياجات سوق العمل المعني - رغم التمايز الهائل بين التعليم الفني والأكاديمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث 4% فقط من الملتحقين بالتعليم العالي يأخذون دورات التعليم والتدريب التقني والمهني وأن الكثير من دورات الجامعات لا توفر فرص التعلم المستندة إلى العمل.

93 Attributes are listed arbitrarily

من المهم استكمال الخبرة الأكاديمية من خلال توفير الجامعات للتجربة العملية. بحيث يحصل الطلاب على الخبرة العملية أثناء دراستهم الجامعية. بالنسبة لتلك المواضيع التي لا تسمح بهذه المعادلة. فإن التمرين بعد التخرج أو العمل تحت التمرين يحظى باعتراف متزايد على انه قناة الطلاب نحو الدخول إلى مجال العمل الذي يرغبون فيه. وفي كلا الحالتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هناك مخاوف من استغلال أصحاب العمل لهذه الترتيبات واستخدام الطلاب كعمالة رخيصة بدلا من المشاركة في تدريبهم على مهارات تلزمهم لأصحاب العمل المحتمل أن يعملوا لديهم في المستقبل. كما ذكر الكثيرون. فإن الخريجون يفتقرون للتجربة العملية. وهذه ليست مشكلة خاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

الوجه الآخر من هذه المعادلة هو أنه عندما يحصل الخريجون على عمل. فإن أصحاب العمل قد يجهلون المهارت التي يمتلكها الخريجون فعلا وقد يطلبون منهم مهام لا تناسب تماما مستواهم كخريجين داخليين إلى سوق العمل. علقت إحدى المؤسسات على عملية التعيين لديها: "لدينا أعداد هائلة من المتقدمين من حملة شهادات علم الحاسوب والمالية وإدارة الأعمال. لوظيفة واحدة حصلنا على 300 طلب في عمل يلزمه ثلاثة مهارات أساسية (التمكن من اللغتين العربية والإنجليزية كتابة وقرأة ومحادثة). الدراية بالحاسوب واستخداماته والعمل السابق مع الأطفال. لم نطلب حتى شهادة جامعية. ولم نجد في كل الطلبات المهارات الملائمة. وانتهى بنا المطاف أن نعين شخصا له خلفية في المالية. وكان الأمر على هذه الشاكلة في كافة الوظائف التي حاولنا التعيين فيها. عدد كبير من المتقدمين وعدم تطابق بالمهارات. من الواضح أن سوق العمل مشبع لدرجة التخمّة بأشخاص يحملون تلك المهارات ولا يستطيعون إيجاد عمل".⁹⁴ وهذا لا يمكنه سوى تعزيز عدم الثقة بالخريجين الفلسطينيين وطرح الحجة للميل نحو تعيين موظفين من الخارج.

هناك غياب واضح للتوافق في التفاهم بين الجامعات وأصحاب العمل بخصوص المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل ومسئولية أصحاب العمل من القطاعين العام والخاص في تطوير وصقل المهارات العامة التي يكتسبها الخريجون لكي يكيفوا مهاراتهم مع قطاع التشغيل. ويتفاهم الوضع بفعل الغياب الواضح للمسئولية بين أصحاب العمل في فلسطين تجاه تطوير مواهب الخريجين الشباب. وقد أعزى الكثيرون هذا الأمر لتدفق الخريجين مما يعني أنه يتعين على الشركات فقط أن تختار مرشحها بدلا من توفير حوافز للخريجين ليعملوا معها.

التعليم والتدريب المهني والتقني

كما ذكرنا في السابق. نظرا لمحدودية المواضيع المتوفرة في الجامعات وغياب التجربة العملية التي توفرها المناهج الجامعية. فإن نظام الجامعة الحالي يخلق فائضا من المهارات ويؤدي إلى تشبع سوق العمل مما يعيق من جهة قدرة الاقتصاد على الإصلاح ومن جهة أخرى يعيق قدرة الخريجين على إيجاد عمل. من الميزات الكبيرة للتعليم والتدريب التقني والفني هناك التعليم العالي التقليدي جدا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأنه ينطوي على مهارات تعلم مستندة للعمل. على عكس العمل تحت التمرين. فإن التعليم الفني والتقني يسمح للطلاب بالتحضير لمجموعات مهنية.

من المحاولات الساعية لتعديل الميزان هناك تشجيع التعليم المهني والتقني كبديل عن الدراسات الأكاديمية الصرفة. وهذا نهج يستثمر في المهارات الشاملة وذات الصلة بسوق العمل. هناك حاجة متصورة لدى المستثمرين في التدريب والتعليم التقني والمهني لتطوير مهارات عملية. على عكس العمل تحت التمرين. فإن التعليم والتدريب المهني والفني يوفر للطلاب الفرصة للاستعداد لمجموعات مهنية. يهدف التعليم والتدريب التقني والمهني إلى استيعاب ما يصل إلى 20% من مجموع طلاب المراحل العليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في عام 1999. كان هناك عدد كبير من برامج التدريب والتعليم. مثل خدمات السكرتارية والصيرفة والهندسة المدنية وإنتاج الفخار. رغم ذلك. في سنة 2006 بقي هناك تردد لدى المغادرين للمدارس الفلسطينية للالتحاق بالتدريب والتعليم المهني. والذي يعزوه وزير التعليم العالي إلى النهج السلوكي حيث إن المجتمع الفلسطيني يعتبر التدريب المهني للفاشلين.⁹⁵ ولكن 'حوار الشباب' وجد تناقضا مباشرا حيث اعتبر 81% من المسوحين التعليم المهني على أنه جيد أو جيد جدا (64% و17% على التوالي) وأن 56% سوف 'يفكرون بالتأكيد' في الالتحاق بالتعليم المهني إذا ما كانت نوعية التعليم المتوفرة جيدة.⁹⁶

95 Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' *Arab Studies Quarterly*, Fall 1999, p. 3-4.

96 Nicoli, Susan, 'Fragmented Foundations: education and chronic crisis in the Occupied Palestinian Territory,' UNESCO International Institute for Education Planning and Save the Children UK, Paris, 2007, p. 77

ومع ذلك ظل التدريب والتعليم التقني والفني في منزلة أدنى من التعليم العالي. لهذا حتى الآن. ما زال أقل من 4% من طلاب المستوى الجامعي يدخلون إلى فرع التعليم الفني والتقني. تقارن مبادرة التعليم الفلسطينية هذا مع ال 50% الذين يدخلون إلى البرنامج الأدبي. هنا تظهر معضلة أمام أهل التربية والمخططين لسوق العمل. ينظر إلى التعليم والتدريب التقني والفني على أنه طريقة إيجابية لتطوير المهارات وتوفير التعليم لتحقيق مجموعة من المصالح وقد اجتذب كمية كبيرة من المساعدات الدولية. وتلخص سلطنة هذه المعضلة حول قلة نسبة الالتحاق: بعض المدارس المهنية المجهزة تجهيزا عاليا بفضل المعونات الدولية ما زالت تواجه الصعوبات في اجتذاب الطلاب. أو استقبال طلاب متفوقين. وهذا يخلق خلل جدي في توازن المهارات في الاقتصاد. حيث هناك فائض في بعض المجالات. واختناقات في مجالات أخرى.⁹⁷

9.3 تبعات الفجوات في المهارات

تم تحديد الفجوات الأساسية في نظام التعليم في التحضير لسوق العمل. يعتبر امتحان التوجيهي والفلسفة التربوية في التدريس يعتبران مقيدان من حيث تنمية المهارات. في المستوى ما بعد الثانوي فإن هناك عائقا إيجابيا بفعل قلة التعلم المستند للعمل. إما من خلال ضعف الالتحاق في التدريب المهني أو دراسة على أساس العمل في الجامعة.

المنظمات غير الحكومية والوزارات في الحكومة نهضت لتعالج الفجوات في قطاع التعليم. من خلال توفير تدريب مهني إضافي على المهارات التي تعتبر حيوية بالنسبة للعمل. وهي حسب الترتيب التالي:

- تشير الأُميدإيست إلى وجود طلب كبير لدى الشركات على التدريب من المؤسسات مثل جوال. وبالتالي وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. التي تسعى لتطوير المهارات مثل الإنجليزية ومهارات التفاوض وخدمات العملاء وكتابة تقارير العمل والمتابعة والتقييم. وهي تنوي تطوير اكتساب مهارات عمل أساسية. وهو برنامج يسعى لمنح الطلاب مهارات مكتنية وغيرها من المهارات المهنية الموجهة التي تشعر الكثيرين من أصحاب العمل بالراحة حول قدرات الخريجين الأساسية على أداء العمل.

97 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p. 55.

- تدبير CCE 'حجارة الأساس' و'التعليم من أجل العمل' اللذين يساعدان في القدرات التي يحتاجها كل مهني شاب للعمل في أي مؤسسة مثل مهارات الكتابة ومهارات اللغة الإنجليزية وحتى مهارات الكتابة باللغة العربية والتواصل. وإدارة المشاريع. يحاول هذا المشروع جسر الفجوة مع ما هو مكتسب في الجامعة وما هو لازم لسوق العمل وهذا ينعكس من خلال دوائر الموارد البشرية في الشركات وحتى في المصارف.
- يوفر مركز التجارة الفلسطينية (بال تريد) برنامج عمل تشغيلي. عند التقييم لاحظوا أن أكثر المناحي فائدة كانت رخصة قيادة الحاسوب الأوروبية. بالطريقة ذاتها. فإن البرنامج يقدم أيضا مهارات لغة إنجليزية يستكشف مهارات بيئة العمل ويساعد في تطوير مهارات السيرة الذاتية.
- يعمل منتدى شارك الشبابي لتقديم خدمات تشمل التدريب الأساسي في العمل التجاري (101) وغيرها من التدريبات التخصصية في الإدارة ووسائل الإعلام والصحافة والقانون والتأمين والمالية والصيرفة. بالإضافة لذلك. يقدم برنامج 'خطوة للأمام' تدريباً لطلاب السنتين الثالثة والرابعة حول مواضيع تشمل اللغات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك عمل أيام مهنية ومعارض ووظائف وورش عمل ومؤتمرات.

الفصل الرابع: المقاربات السياسية

في ضوء الفصول السابقة، التي تدرس كلا من قدرة أسواق العمل على استيعاب الخريجين الشباب والطريقة التي يقوم بها نظام التعليم بتطوير المهارات التي تساعد الخريجين الشباب في بحثهم عن عمل لائق. يتضح لنا حتمية تدخل واضعي السياسة. إستراتيجية سياسة تخلق انسجاما بين التعليم والسياسة الاقتصادية والتخطيط هي أمر ضروري للبناء على كل من التنمية التعليمية ولتشجيع النمو الاقتصادي وكذلك لقيادة التغيير في طبيعة ومحتوى النظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يجب أن تركز هذه الإستراتيجية على تقييم المزيج الأمثل للمهارات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية والعدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب فحص:

- شكل المهارات الحالية وأثرها على الأراضي الفلسطينية المحتلة
- محركات المهارات وأنواع المهارات الضرورية
- الطلب على المهارات من المستخدمين والأفراد
- آليات الخرجات للتعليم والتدريب وصلتهما بسوق العمل

يعتمد المزيج الأمثل على الاختلافات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وبالتالي فإن الاستراتيجيات الاقتصادية التربوية تختلف من بلد لآخر. فالنمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل حاسم على إستراتيجية تنمية موجهة نحو التصدير. سيطرة إسرائيل على الحدود الفلسطينية وعلى الجمارك والمكوس تجعل من تلك الإستراتيجية عائقا كوسيلة للتنمية الموسعة. ولهذا فإن أحد الاستراتيجيات البديلة، وهي تطوير الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى اقتصاد مستند إلى المعرفة، اقتصاد مستند إلى توفير السلع والخدمات على أساس القوة العاملة الماهرة. مع تركيز عالي على تنوع السلع والخدمات، والتوصيل السريع للطلبات، والنوعية الرفيعة وعلى الدوام مع تدني الأسعار.⁹⁸

كما ناقشنا أعلاه، فإن الحكومات تعتبر التعليم ما بعد الثانوي أمرا حاسما في نمو الإنتاجية والازدهار الاقتصادي. في السوق المعولم نشأت ظاهرة الاقتصاد المبني على المعرفة. في فلسطين هذا الأمر له وقع خاص نظرا لعدم القدرة على السيطرة على

98 Rigby, Andrew, Palestinian Education. The Future Challenge; Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, March 1995, p. 16

مناحي أخرى من اقتصادها. هذا الاقتصاد المبني على المعرفة ممكنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنها تضع الرخاء بالاعتماد على الذوات البشرية وليس الموارد الطبيعية.

إن السعي وراء الاقتصاد المبني على المعرفة يضع التعليم في الجبهة الأمامية لأي عملية تخطيط اقتصادي. ويعتمد نجاحه على التفاعل المتبادل بين نظام التعليم وسوق العمل لضمان إنتاج الخريجين المتعلمين بالتعليم اللازم والملائم في مجالات الدراسة ذات الصلة. ما يتطلب تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي ومستويات عالية من المهارات القاطعة لعدة تخصصات مهنية.

بينت إحصاءات 2005 أن تعداد سكان فلسطين يصل إلى 3.8 مليون نسمة حيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هذا الرقم سوف يرتفع إلى 5.1 مليون بحلول العام 2015. بحد ذاته فإن عدد الشباب دون سن 18 سنة سوف يشكل خديا. يؤثر على انتظام تقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات، بما فيها نظام التعليم، والإنفاق لكل نسمة لدى السلطة الفلسطينية والتشغيل وقدرات الدخل في القطاع الاقتصادي. يمكن وضع إستراتيجية التخطيط الاقتصادي المتوسطة والبعيدة المدى ويمكن إجراء تقييم منظم للسكان لتقييم كل من الاحتياجات والمسارات الممكنة لجذب الاستثمارات الإضافية.⁹⁹

إن الحاجة لتنمية رأس المال البشري في 'اقتصاد يستند للمعرفة' للمحافظة على النمو الاقتصادي وزيادته يشكل حافزا لإصلاح التعليم، الذي يتبنى فكرة المدرسة من أجل العمل. ولا يمكن الافتراض بأن الحصول على مستويات تعليم أعلى له بحد ذاته أثرا سببيا لتحفيز النمو الاقتصادي؛ بل يجب تنسيقه والسعي له بقصد وتصميم.

1.4 دور الوزارات

باتت الحاجة للتنسيق بين كافة الوزارات المعنية ملحة أكثر من ذي قبل. للمساعدة في نقل حاجات سوق العمل لضمان عرض المهارات ذات الصلة. خلال مسيرة هذا

99 Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' *Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition*, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999, p. 166.

المشروع تبين أن هذا التنسيق ناقص. وزارة العمل ووزارة التخطيط ووزارة التربية والتعليم العالي هي الوزارات الثلاث الرئيسية المشاركة في العملية. يبدو أن وزارة التخطيط تعتبر دورها على أنه دور ميسر بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي حيث تفيد كلاهما بوجود علاقة إيجابية مع وزارة التخطيط. أشارت وزارة التخطيط إلى العلاقة الصعبة بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي. حيث ذكرت تلك الصعوبة في عملية المقابلات.¹⁰⁰ يبدو أن منشأ الصعوبة هو من المسئول في النهاية عن المساعدة في التحول في الاقتصاد. سوق العمل في الضغط على الجامعات للتكيف؟ أم قطاع التعليم لتوفير مهارات جديدة تسمح لسوق العمل بالتقدم؟

تذكر وزارة التربية والتعليم العالي أن التواصل بين وزارة العمل ووزارة التربية بخصوص التعليم التقني والفني متوفر. ولكنه متحجر أكثر عندما يتعلق الأمر بالنظام الجامعي. وهذا يعكس بطرق عدة محدودية صلاحيات وزارة التربية والتعليم على القطاع. من الواضح وجود حاجة لتحسين تلك العلاقات وتأدية المهمة المطلوبة.

2.4 خدمات الانتقال ومصفوفة 'الخيار'

من مجالات التعاون هناك تطوير خدمات انتقالية مهيكلة ومنهجية تساعد التاركين لمقاعد المدرسة في توجيههم نحو التعليم العالي وتساعد الخريجين في الانتقال إلى 'عمل لائق'. ويتم ذلك من خلال توفير معلومات عن سوق العمل موزعة على كافة أرجاء نظام التعليم. الاهتمام الرئيسي، بالإضافة لتحفيز وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، هو ما يطرحه شيفالير ولندلي: أي زيادة العرض على جانب الخريجين الذي يرتفع أسرع من الطلب على الخريجين¹⁰¹. هناك ضرورة لمقاربة متكاملة تجاه السياسة تشرك وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل ووزارة التخطيط بغرض ضمان توفير رأس المال ذي الصلة. الخدمات الانتقالية، مثل التدريب على مهنة، التوجيه المهني ومواعدة العمل تعتبر أمثلة ممتازة على آليات المساعدة الفردية التي تسير بالتوازي وبالتكامل مع التخطيط الاقتصادي القادر على تحريك عجلة الإصلاح الاقتصادي.

100 Meade, James Edward, *Full Employment Regained?: an Agathotopian dream*: Cambridge University Press, 1995, p. xvii.

101 Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates,' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007, p. 3.

تتوفر حاليا مجموعة من الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة للخريجين وللمقبلين على التخرج. هناك تزايد في الفلسطينية المحتلة من خلال المبادرات التي طرحتها مؤسسات مثل سوقتل. وكذلك قاعدة بيانات وطنية خططت لها وزارة العمل. أنشأت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين برامج المواطنة في الأرض حاليا اتحاد المنشآت الفلسطينية في فلسطين. لدمج الشركات من قطاع غزة والقدس الشرقية. والتي يقولون بأنها من بين أمور أخرى توفر لنا إمكانية خلق عصب لرجال الأعمال الباحثين عن خريجين.¹⁰²

قبل نحو أربع سنوات انطلقت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بمشروع يهدف إلى المواطنة بين أصحاب العمل والخريجين. بما في ذلك خلق مشروع تدريب مدته ستة شهور يمكن الخريجين من تطوير مهاراتهم في مجال العمل الذي يختارونه. ويعكفون حاليا على تطوير فكرة قاعدة بيانات للسيرة الذاتية لتسمح لرجال الأعمال بالبحث في السيرة الذاتية للمستخدمين الطارحين لخدماتهم. مما يقصر من مدة البحث والتكلفة اللازمة للبحث عن مستخدم.

تستدعي برامج التوظيف والمواطنة دراية كافية بالشواغر في سوق العمل. وهذا يصعب على سوقتل تحقيقه حاليا نظرا لأن الأمر متروك لرغبة الشركات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتسجيل الشواغر المتوفرة لديها عند هيئة تشغيل عامة. في أحوال عديدة. يكون معدل تسجيل الشواغر الفعلي متدنيا للغاية. حيث يتم نشر المعلومات عن فرص العمل من خلال الدعاية في الصحف. أو عبر الشبكات الأسرية والشخصية.

توجد مؤسسات أخرى تقدم خدمات متعلقة بالمسيرة المهنية وتساعد في التوجيه المهني ومهارات كتابة السيرة الذاتية والتدريب على مقابلات العمل. كما تستضيف الجامعات معارض الوظائف وأيام التشغيل وتنظم بيديكس وشارك والأمديست ومنظمات أخرى فعاليات مشابهة.

المحاولة الوحيدة الكبيرة في التوجيه المهني يوفرها منتدى شارك الشبابي. الذي يقدم استشارات حول المهنة في العديد من الجامعات الفلسطينية: جامعة بيرزيت، جامعة القدس-أبوديس، جامعة القدس المفتوحة، جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى وجامعة النجاح. يتوجه مستشار مهني لتوفير الدعم والمعلومات

102 Interview, Palestinian Businessmen's Association, July 2009

حول سوق الوظائف ولكي يسهل على الطلاب الالتحاق بجلسات تدريبية وليزودهم بأدلة خاصة بالمسيرة المهنية.

هذه التدخلات الهادفة لمساعدة الخريجين، وإن كانت إيجابية، إلا أنها لا تقف في وجه المشكلة الأكبر التي أشرنا إليها في مختلف مواقع هذا البحث، وهي أنه رغم التحركات الإيجابية في برامج خلق الوظائف، وتوجيه الخريجين نحو إيجاد عمل لائق والرغبة في تحويل ثنائية الاقتصاد - التعليم، ما زال هناك غياب للتوجه المهني في فلسفة التعليم حيث يظل الدفع نحو توحيد المهارات وخلق وضع لا يستطيع فيه الطلاب الدخول إلى مجموعات معنية عنقودية هي التي يحاول القائمون على إصلاح السوق تطويرها.

3.4 طبيعة الخيار في النظام التعليمي الفلسطيني

في ظل محدودية سوق العمل، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ضوء محدودية نطاق خدمات التوجيه المهني، من المهم أن نضع صورة لكيفية اتخاذ الطلاب الفلسطينيين لقراراتهم. هناك قرارات محافظة في التعليم بين طلاب الجامعات تؤدي إلى فائض في التسجيل في المساقات المفهومة والتي يمكن تفاديها من خلال المشاركة. نلاحظ من أحد الدراسات أن الطلاب قد يعتبرون أنهم يحققون مكاسب أكبر من خلال الاستثمار في 'درجة جامعية آمنة' (أي تلك التي تكون احتمالات التشغيل فيها أكبر)، وبالتالي سوف يميلون إلى تخصصات الطب أو الهندسة أو التدريس حيث ترتفع احتمالات العمالة نسبياً داخلياً وخارجياً¹⁰³. إذا ما طبق كافة طلاب الجامعة الإستراتيجية ذاتها، فإننا نحصل على حالة تشعب بالمؤهل، وهي حالة مرغوبة لدى بعض أصحاب العمل ولكنها في نهاية المطاف مدمرة لفرص تشغيل الخريجين حيث تفضي إلى تباين في المهارات في القطاعات الأخرى. بسبب طيف المواضيع غير المهنية في الجامعة، من غير المفاجئ أن يكون هناك أعداد كبيرة من الخريجين يأخذون قراراتهم المهني بطريقة بتضح أنها ليست ذات علاقة بمؤهلهم الجامعي.

وهذا يتضح في تلك الحالات فلئن كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد وجد أن أعلى مستويات مشاركة في القوة العاملة هو بين حملة شهادة الهندسة و/أو

103 Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' *Arab Studies Quarterly*, Fall 1999, p. 2.

الرياضيات. بنسبة 93%¹⁰⁴ نجد أن 25% من المستطلعين من قبل شارك (أعلى نتيجة مستطلعة) قالوا بأن المهنة التي يفضلونها هي رجال وسيدات أعمال (الأعمال الحرة).¹⁰⁵ وهذه نتيجة مفاجئة بشكل خاص بسبب الصعوبات في إدارة الأعمال الحرة كما بينا في السابق (فقط 17% من المستطلعين تطلّعوا إلى أن يصبحوا مهندسين). كذلك، رغب 23% في أن يصبحوا مدرسين رغم أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يظهر أن أعلى نسبة من العاطلين عن العمل هي بين أصحاب تخصص التربية، حيث تصل نسبة الذين بدون عمل بينهم إلى 31.6%. السؤال الذي تطرحه شارك قد يمس بالطموح بدلا من التركيز على المسار المهني الحقيقي ولكنه يعكس عدم الموازنة بين احتمال إيجاد المهنة المناسبة والأهداف المهنية.

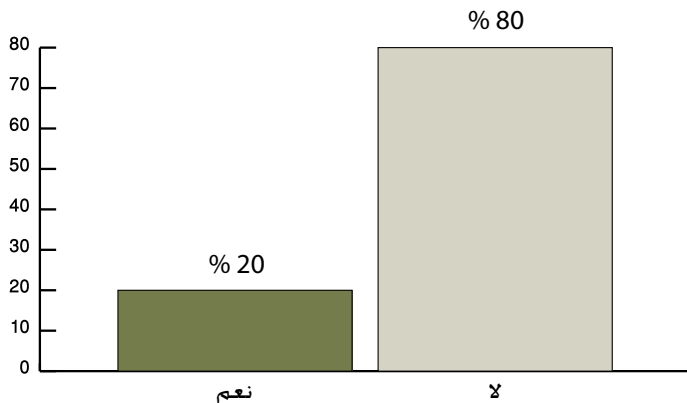
في هذه الحالة من المعقول تماما أن نضمن توفير التدريب في التعليم والخدمات المهنية والتوجيه في المدارس بحيث ترتفع فرص الطلاب في اتخاذ قرارات مدروسة حول تعليمهم ومساراتهم المهنية اللاحقة. ولكي يتحقق الانسجام بين التعليم والاقتصاد، يجب تبادلي إتخام التعليم وضمان توجيه الشباب نحو قطاعات العمل المناسبة والمتاحة؛ وهنا يحتاج الشباب للمساعدة أثناء المراحل الانتقالية وتلزمهم يد العون لإيجاد فرص العمالة عند التخرج.

حتى يستطيع صناع السياسة مواصلة تحديد التدخلات المناسبة، يجب أن نفهم أولا متى يتم اتخاذ القرار. المرحلتان الانتقالتان اللتان تنطويان على اتخاذ قرار مهم حدثان أثناء: الانتقال من التعليم الثانوي إلى الجامعة. ومن التعليم العالي إلى مكان العمل. يقوم مشروع مستقبل الشباب بالمساعدة في الانتقال من مقاعد الجامعة ومعاهد التعليم العالي إلى سوق العمل حيث يقدم المعلومات حول فرص العمل المتاحة للخريجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتضح هذا من حيث تتبع عمليات الاختيار وفهم المستوى الحالي للتوجهات المهنية بين الخريجين الفلسطينيين وإضاءة المستوى الفعلي ومجال آفاق العمل بالنسبة للخريجين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يسمح لنا بأن نفهم كيفية اتخاذ القرارات بخصوص فرص العمل بين الخريجين الفلسطينيين.

104 Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings,' Palestinian National Authority, May 2006, p. 46.

105 Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008, p 37.

الشكل 4: هل تلقيتهم توجيهها ذا صلة بالجامعة من الأسرة أو من أصدقاء؟



ولكن الملحوظ هو أن هؤلاء المرشحين لم يتلقوا أي نصيحة مهنية في المدرسة. وقد شكل هذا مصدر قلق بين البعض منهم: "بما أننا في الثقافة العربية، فإن بعض الآباء يفرضون قراراتهم أي أنهم يرغبون بأن يصبح أبنائهم أطباء أو محاسبين بينما يكون الطفل راغباً في شيء آخر هذا النوع من الثقافة يصعب على الأطفال عملية اتخاذ قراراتهم الخاصة"¹⁰⁶.

هناك حاجة ل'فهم مشترك للغرض من تخطيط الحياة في المدرسة وفي مجتمع أصحاب الأعمال وبين الآباء. ومن ثم يتحول هذا الدور التعاوني في المجتمع كله إلى داعم وموجه لتخطيط الحياة في مدارسهم.¹⁰⁷ يجب بذل الجهود لتحسين فهم الطلاب للمهن والأعمال المفتوحة أمامهم وكذلك يتعين رفع مستوى الوعي المجتمعي بوظائف أخرى. حتى يمكن خلق بيئة يشعر فيها الطلاب الشباب بحرية اختيار مساره المهني/الوظيفي. عبر العديد من الطلاب عن الضغط الأسري الهائل الذي يتعرضون له في اختيار المواضيع التي يدرسونها. من فيهم طالب أخبرنا بأنه غير تخصصه بدون إخطار ذويه من الهندسة إلى علم الاجتماع لأنه كان يعلم مسبقاً أنهم لن يوافقوا على اختياره لهذا التخصص.¹⁰⁸

106 Interview, Educationalist, August 2009.

107 Drier, Harry, N, 'Career and Life Planning Key Feature Within Comprehensive Guidance Programs;' Journal of Career Development, Vol. 27, No. 2, 2000.

108 Interview, University Student, September 2009.

وتعتبر الخدمات المهنية داخل نظام التعليم وأثناء عملية الانتقال عامل مخفف لمستوى الانصياع الخارجي وتعزز أكثر من الدوافع الداخلية في عملية الانتقال. ما يحقق الاندماج بين الدفع الخارجي والداخلي؛ بحيث يستطيع الفرد وضع أولوياته ضمن سياق العوامل الخارجية.¹⁰⁹ وتشمل تلك العوامل على سوق العمل وتوفير التعليم وإمكانية النفاذ إليه نظرا لأن الخدمات المهنية يتم تصميمها لتطوير عملية التفكير المهني ومهارات الإدارة المهنية. فإن التخطيط للعمل مدمج في الرواية الشخصية، مما يعني أنه يدعم الدخول اللاحق للخريجين الجدد (وأولئك الذين يختارون عدم الالتحاق بالتعليم العالي) في سوق العمل.

العنصر الحاسم في الخدمات المهنية هو ألا تركز حصريا إلى تسهيل عملية صنع القرار بل تزود الحكومات بفرصة إدماج تخطيط الأولويات الاقتصادية من خلال السماح للأفراد بوضع عملية اتخاذ القرار في السياق ضمن إطار موسع من الأولويات الوطنية واحتمال توفر الوظائف. التوجيه المهني الجيد والمعلومات عن سوق العمل تعتبر إنجازا لأهداف الحكومة في التعليم والتدريب. لهذا يتم تصميم الخدمات المهنية لتغطي مناحي أولويات الحكومة المختلفة بحيث تدمج تخطيط الحكومة الاقتصادي في الخيارات التعليمية للطلاب المنتقلين من مرحلة إلى أخرى. ولكن يجب أن نتوخى الحذر بحيث لا يعارض هذا مع الخيارات الشخصية للفرد. يجب اعتبار التعليم المتعلق بالمهنة على أنه مسهم رئيسي في الرخاء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنه يحسن ويقوي من رأس المال البشري. من الناحية المثالية، فإن الفلسفة التربوية لغايات التشغيل، أو مسار التعليم من أجل العمل، تكون مأسسة ضمن نظام المدرسة الكامل.

تركز الأدبيات المعاصرة على دور الخدمات المهنية في التعليم الثانوي بدلا من التعليم العالي. نظرا لوجود عنصر 'الاختيار' لارتداد التعليم العالي. ويبدو أن المشاركة حدثت توعية أقوى للغاية من التعليم. ولكن هناك حاجة لمواصلة هذا التوجيه المهني في التعليم العالي. رغم وجود مناهج عديدة موجهة مهنيا في التعليم العالي. مثل الطب، والتربية، وبرامج متعلقة بالأعمال التجارية. فإن معظم الطلاب في الأرض المحتلة يدرسون مواضيع غير مهنية. وهذا يشير بطريقة ما إلى ارتفاع مستويات عدم القابلية للتشغيل بين الخريجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والإفراط في الالتحاق في بعض المساقات. بالإضافة لذلك، فإن غياب الإستراتيجية المتناسقة للتعامل مع البطالة

109 Howison, Cathy and Semple, Shiela, 'The Effectiveness of Careers Services. The Scottish Executive Enterprise and Lifelong Learning Department,' January 2001, p. 8

يفاقم الوضع أكثر بالنسبة للخريجين الفلسطينيين. كما ترى وزارة العمل فإن هناك مجموعة من استراتيجيات خلق الوظائف الموجهة للتاركين للمدرسة الثانوية ولكن لا يتوفر استراتيجيات منهجية في طبيعتها بالنسبة للخريجين.

4.4 فلسفة التوجه المهني

إن تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل هو محاولة لتحسين فرص الخريجين في الحصول على عمل لائق. لهذا فإن يستند إلى إدماج فلسفة التربية التشغيلية التي يتم تقويتها من خلال نظام خدمات ومساعدات تدعم قدرة المتعلم الشاب على الحصول على المعلومات حول المسارات المهنية/ الحياتية الممكنة.

أساسا الخدمات المهنية ليست بهدف الموازنة الوظيفية. بل يتم تصميمها لتعزيز وتشجيع الكفاءة الذاتية المهنية. وحتى يتمكن الطلاب من التفكير بخططهم المهنية بنوع من العمق. يجب أن يتوفر لديهم أساسا للوعي المهني وتجارب الاستغلال المهني.¹¹⁰ ويكون هذا أفضل وأكثر فعالية إذا ما اندمج في عمليات النظام التعليمي. تعرف سلطانا نشاطات التوجيه المهنية الخمسة التي يجب استخدامها لدعم المعرفة بالمهن:

1. المعلومات المهنية
2. التعليم عن المهن
3. الإرشاد المهني
4. الإرشاد التشغيلي
5. التوظيفين في وظائف

يوفر دمج التوجه المهني في الفلسفة التعليمية، للطلبة 'أخذ وقفة الاستعداد' عند التعامل مع الخدمات والإرشاد المهني حيث يكونون قد تهيئوا مسبقا بالوعي الوظيفي والطموح بمهنة. ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق. بما فيها:

- نشر المناهج: تحديد المهارات المهنية التي سيتم تعليمها.
- 'إدراجها' في المنهج الأكاديمي

110 Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' *Journal of Career Development*; Vol. 22, No. 2, December 2000, p. 103-104.

- تقييم الاهتمامات المهنية الحالية بما فيها التاريخ الأسري ومجمل الاهتمامات والحياة الشخصية وغير ذلك من الأمور
- تطوير المهارات الحياتية/ الشخصية: بما يشمل التعلم التعاوني. تقدير الذات. والثقة بالنفس وأساليب التعلم الفردي. وغيرها.¹¹¹

إن التوجيه المهني أثناء التعليم العالي ضروري لأنه تبين أن الانتقال من التعليم العالي إلى العمل هو عملية ضخمة وغالباً ما تكون صعبة بالنسبة للطلاب الجامعي التقليدي.¹¹² أمام الجامعات دور رئيسي في مؤازرة الطلاب في تحضيرهم للانتقال من التعليم إلى العمل. وذلك من خلال: تقدم الخدمات مثل توفير المساعدة في البحث عن عمل. تطوير السير الذاتية. التدريب على مهارات المقابلات. وتقديم المساعدة في البحث عن عمل. يقع على عاتق الجامعات مسئولية إضافية لأن الانتقال من الدرجة الجامعية الأولى إلى مكان العمل ينطوي على تحديات تتخطى تأمين عمل.¹¹³ وهي تحدد ثلاث مواضيع تظهر أثناء دخول الخريج إلى مكان العمل:

- أ. تغير في الثقافة المرتبطة بالانتقال بين بيئتين مختلفتين
- ب. نقص الخبرة والمهارات اللازمة لصاحب العمل؛ و
- ت. عدم دقة التوقعات حول حياة العمل.¹¹⁴

عندما يحين وقت مغادرة الطالب لمقاعد التعليم العالي. يدخلون إلى مرمهني أكثر صرامة يتشكل إلى درجة كبيرة حسب الموضوع الذي اختار الطالب دراسته. الأمر الحتمي في هذا النظام الاقتصادي المقيد كحال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هو أن الطلاب يحصلون على معلومات أفضل عند الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي بخصوص فرصهم في التشغيل ومساراتهم المهنية الممكنة. وفي بيئة تقل فيها فرص العمل. يتعين على الطلاب أن يدركوا بدقة أثر التوجه نحو مسار درجة جامعية معينة على فرص تعيينهم وأفاقهم الوظيفية في المستقبل.

111 Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' *Journal of Career Development*; Vol. 22, No. 2, December 2000, p. 104

112 Wendenland, Nancy B., Rothen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' *Journal of Career Development*, Volume 35, 2008, p. 151

113 Wendenland, Nancy B., Rothen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' *Journal of Career Development*, Volume 35, 2008, p. 152.

114 Wendenland, Nancy B., Rothen, Aaron B, 'Addressing the College-to-work Transition: Implications or University Career Counsellors,' *Journal of Career Development*, Volume 35, 2008, p. 153

إن الإدماج المبكر للوعي المهني يستند إلى الحاجة إلى الربط بين هذا الأمر مع تطور الكفل وكفايته الذاتية. يقترح منظرو التنمية بأن استنتاجات القيمة الذاتية تبدأ في سن مبكرة جداً. عندما يبدأ الأطفال بتطوير استقلالهم الشخصي وتحكمهم بأنفسهم. الإدماج المبكر للتطوير المهني يستند إلى نظرية ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالتصور الشخصي. لهذا من المهم أن نتذكر أن التخطيط المهني له عدة مكونات:

- تطوير المهنة التي سنمارسها في حياتنا عبارة عن مهارة
- التخطيط لمهنتنا في الحياة يشمل على سلسلة من المهارات الفرعية
- الوعي الوظيفي والاستكشاف المهني يشكلان أساساً لتخطيط فعال للعمل الذي سيمتحنه الفرد في حياته
- العامل الشخصي يؤثر على عملية صنع القرار لدى كل شخص.
- نظريات تطور الطفل والتطوير المهني مرتبطة ببعضها البعض.

5.4 حان وقت الحرية

حدد الفصلان الأول والثاني عراقيل هائلة أمام مخططي السياسات - العوائق التي يضعها الاحتلال مع طبيعة الخدمات التعليمية التي تُد من إمكانية تشغيل القوة العاملة المتخرجة. الانطلاق في عملية إصلاح تعليمي. تركز على تعظيم طاقات الطلاب في توفير توجهات منسجمة ومتكيفة مع اهتمامات واحتياجات الطلاب. له أثر كبير محتمل على تحفيز كل من الإصلاح التعليمي والاقتصادي. الخدمات المهنية والانتقالية تمكن واضعي السياسات من توجيه الخريجين نحو المهن التي تم تحديدها في الاقتصاد المبني على المعرفة وتخلق جسماً من الخريجين من خلفيات أكاديمية ووظيفية مختلفة. يمكن للخدمات المهنية والانتقالية أن تخدم في كسر النظام التقليدي بفرعيه الأدبي والعلمي من خلال توجيه الطلاب نحو الاهتمام بمواضيع تغطي قاعدة أوسع. بما فيها تحسين استيعاب الطلاب في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني. من الواضح أن الطلاب ينقصهم التوجيه نحو الخيارات المهنية. ما يخلق وفرة في الخريجين في بعض القطاعات وقلة انتساب في قطاعات أخرى. هناك ضرورة للفحص الشامل لكيفية سير نظام التعليم بالتوازي مع القطاع الاقتصادي وأن يصاحب ذلك خدمات مهنية وانتقالية تتوسط بين الاثنين من خلال تحسين تدفق المعلومات بين الحاجات في سوق العمل وتلبية الاحتياجات لتعليمية للطلاب لخلق قوة عاملة حيوية ومتنوعة وقادرة على التكيف.

المراجع

- Abu-Duhou, Ibtisam, 'The Struggle to Achieve Quality. A Case Study of Palestinian Education,' Third World Education: Quality and Equality, Anthony R. Welch Ed.; Routledge Falmer, 2000.
- Alesina, Alberto, Stephen Dunninger and Massimo V. Rostagno, 'Redistribution through public employment: the case of Italy,' Working Paper 7387; National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, USA, October 1999.
- Alternative Information Center, Israel-Palestine, 'The Economy of the Occupation 13-15: Report on the Education System in East Jerusalem;' 4 September 2007.
- Arafat, Cairo and Musleh, Thahabieh, 'A psychosocial assessment of Palestinian children,' A World Turned Upside Down: Social Ecological Approaches to Children In War Zones , Boothby, Neil, Strang, Alison and Wessels, Michael G.; Kumarian Press, 2006.
- Arrington, Kelly, 'Middle Grades Career Planning Programs,' Journal of Career Development; Vol. 22, No. 2, December 2000.
- The Association for Civil Rights in Israel, 'Status Report. The Arab-Palestinian School System in East Jerusalem;' September 2009.
- BBC News, 'East Jerusalem's education crisis, BBC NEWS;' 6 September 2008.
- BBC News, 'Gaza economy faces a tough struggle,' 9 Friday 2009.
- BBC News, 'Vulnerable to public sector cuts,' 15 July 2009.
- Beaudry, Paul, Lemeaux, Thomas and Parent, Daniel, 'What is happening in the Youth Labour Market in Canada?,' Canada Public Policy-Analyse de Politiques, Vol. XXVI, SUPPLEMENT/NUMÉRO SPÉCIAL 1, 2000.
- Berryman, Sue, 'Improving the Education System,' Development Under Adversity. The Palestinian Economy in Transition, Ishac Diwan and Radwan. A. Shaban Eds; The World Bank, Washington D.C., 1999.
- Brown, Phillip, 'The Opportunity Trap: Education and Employment in a Global Economy,' European Educational Research Journal, Volume 2, Number 2, 2003.
- Brown-Bowers, Tamsin, with Harvey, Lee, 'Are there too many graduates in the UK? A literature review and an analysis of graduate employability,' Industry and Higher Education, August 2004.
- Bruce, Sally, 'Establishing a student guidance office to replace personal tutoring in the University of Hertfordshire Business School:' The Higher Education Academy, August 2006.
- Castellano, Marisa, Stringfield, Sam and Stone III, James R. 'Secondary Career and Technical Education and Comprehensive School Reform. Implications for Research and Practice,' Review of Educational Research; Volume 73, No. 2, 2003.

- Chevalier, Arnaud and Lindley, Joanne, 'Over-Education and the Skills of UK Graduates,' Centre for the Economics of Education, London School of Economics, August 2007.
- Crump, Stephen, 'Changing Identities and Performance of Post-Compulsory Educational Providers,' *The Australian Educational Researcher*, Vol. 34, No. 3, December 2007.
- Dalley-Trim, Leanne, Alloway, Nola and Walker, Karen, 'Secondary School Students' Perceptions of, and the Factors Influencing their Decision Making in Relation to, VET in Schools,' *The Australian Educational Researcher*, Volume 35, Number 2, August 2008.
- Development Studies Program, Palestine-Human Development Report 2004; United Nations Development Program: Ramallah, 2005.
- Development Study Program, 'Public Opinion Poll: No. 28,' Birzeit University, 30 September 2006.
- Docquier, Frédéric and Rapoport, Hillel, 'Skilled Migration: the perspective of developing countries,' World Bank Policy Research Working Paper, No. 3372, 2004.
- Dore, Ronald, *The Diploma Dilemma*; London: George Allen and Unwin, 1975.
- Drier, Harry, N, 'Career and Life Planning Key Feature Within Comprehensive Guidance Programs,' *Journal of Career Development*, Vol. 27, No. 2, 2000.
- Dunkel, Torsten and Le Mouillour, Isabelle, 'Vocational Education and Training and Higher Education,' INCHER- Kassel, October 2006.
- Enhancing Student Employability Coordination Team, 'Pedagogy for Employability,' Learning and Employability; The Higher Education Academy, 2006.
- Evans, David R., 'The planning of non-formal education,' *Fundamentals of educational planning*, volume 30; UNESCO, International Institute for Educational Planning, 1981.
- Fédération Internationale des Ligue de l'Homme (FIDH), 'Failing the Palestinian State: The Human Rights Impact of the Economic Strangulation of the OPT,' FIDH, Paris and Brussels, July 2006.
- Fiani, Riccardo, 'Is the Brain Drain an Unmitigated Blessing,' Discussion Paper No. 2003/64; World Institute for Development Economics Research, September 2003.
- Finance and Private Sector Development Group, 'World Bank and Gaza Investment and Climate Assessment: Unlocking the potential of the private sector,' World Bank, 20 March 2007.
- Forslund, Anders and Nordström Skans, Oskar, 'Swedish Youth Labour Market Policies Revisited,' Institution for Labour Market Policy Evaluation (IFAU), Working Paper 2006:6.
- Freeman, Richard B. And Wise, David A Eds., *The Youth Labour Market Problem: It's Nature, Causes and Consequences*; The University of Chicago Press, Chicago, 1982.

- Gerner, Deborah J and Schrodt, Philip A, 'Into the New Millennium: Challenges Facing Palestinian Higher Education in the Twenty-First Century,' *Arab Studies Quarterly*, Fall 1999.
- Gianakos, Irene, 'Patterns of Career Choice and Career Decision-Making Self Efficacy,' *Journal of Vocational Behaviour*; Vol. 32, Issue 2, April 1999.
- Gisha, 'Commercial Closure: Deleting Gaza's economy from the Map;' Gisha- Legal Center for the Freedom of Movement, July 2007.
- Greys, Paul, 'The Impact of Youth Unemployment on Adult Unemployment in the NCDS,' *The Economic Journal*, 111, November 2001.
- Gross, Dominique, M., 'Youth Unemployment and Youth Labour Market Policies in Germany and Canada,' *Action Programme on Youth Unemployment, Employment and Training Department, International Labour Office (Geneva)*, 1998.
- Hallak, Jacques, *Investing in the Future. Setting Educational Priorities in the Developing World*; UNESCO International Institute for Educational Planning, Pergamon Press, 1990.
- Hanson, Bo, 'Job related training and benefits for individuals. A review of evidence and explanations,' *OECD Working Paper*, No. 19, 2008.
- Heath, Sue and Johnston, Brenda, 'Decision Making about Employment and Education Pathways is an embedded social practice: Methodological Challenge;' Presented at the SRHE Brighton Annual Conference 12-14 December 2006.
- Herman, Alexis M., 'Report on the Youth Labor Force.' U.S. Department of Labor (revised edition); November 2000.
- Heward, Christine, 'The New Discourses of Gender Education and Development,' *Gender, Education and Development. Beyond Access to Empowerment*, Heward, Christine and Bunwaree Eds.; Zed Books Ltd, London and New York, 1999.
- Hilal, Jamil, 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza,' *CARIM RR- 2007/02*; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2007.
- Howison, Cathy and Semple, Shiela, 'Guidance in Secondary Schools;' *Centre for Educational Sociology, University of Edinburgh*, March 1996.
- Howison, Cathy and Semple, Shiela, 'The Effectiveness of Careers Services. The Scottish Executive Enterprise and Lifelong Learning Department,' January 2001.
- International Bank for Reconstruction and Development and International Development Association, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08-FY10 and Request for the Replenishment of the Trust Fund for Gaza and the West Bank;' *World Bank, Middle East North Africa Region*, 2008.
- International Labor Organization, *Global Employment Trends for Youth: Geneva*, 2006.
- International Labor Organization, *The situation of workers of the occupied Arab territories: Report of the Director-General to the International Labor Conference, 97th Session, International Labor Office, Geneva*, 2008.

- International Labor Organization, Report of the Director General, 'Working out of Poverty', International Labor Conference, 91st Session, 2003.
- Jerusalem Center for Social and Economic Rights, 'Closures and Checkpoints,' 19 April 2009.
- Khalidi, Raja, 'The Palestinian Arab Regional Economy in Israel. Sixty Years of De-Development.....and Occupation?' *Palestinian Economy: Forty Years of Occupation... Forty Years of Arrested Development*; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007.
- Kirby, Dale, 'Reviewing Canadian Post Secondary Education: Post Secondary Education Policy in Post Industrial Canada,' *Canadian Journal of Educational Administration and Policy*, Issue 65, November 3, 2007.
- Kanafani, Nu'man, *The Economics of Palestine*: Routledge Press, 2004.
- Kanafani, Nu'man and Cobham, David, 'The Economic Record of the World Bank and the International Monetary Fund in the West Bank and Gaza: An Assessment, Palestinian Economy: Forty Years of Occupation...Forty Years of Arrested Development'; MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2007.
- Lindell, Mats and Johansson, Jan, 'Meeting the Demand? Students within Swedish Advanced Vocational Education Entering the Labour Market. Reflections from an ongoing research project,' *European Educational Research Journal*, Volume 2, Number 1, 2003.
- Löwbeer, Hans, 'The threshold of new reforms in Sweden,' *Lifelong education and university resources: UNESCO and the International Association of Universities*, Switzerland, 1978.
- Lubbad, Ismail, 'Palestinian Migration Any Circularity? Demographic and Economic Perspectives,' *CARIM AS 2008/36: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI): European University Institute*, 2008.
- Marcotte, Julie, 'Quebec's adult educational settings: Potential turning points for emerging adults? Identifying barriers to evidence based interventions', *Canadian Journal of Educational Administration and Policy*, Issue 77, July 12, 2008.
- MAS-Palestine, 'Strengthening the Role of the Palestine Securities Exchange in Attracting Investment.' Ramallah, MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008.
- Mataria, Awad, Abu Hamtash, Ibrahim and Amer Wajeeh, *The 'Brain Drain' of the Palestinian Society: with an Explanatory Study of the Health and Higher Education Sectors*: Ramallah, MAS- Palestine Economic Policy Research Institution, 2008.
- Mayo, Peter, *Gramsci, Friere and Adult Education. Possibilities for Transformative Action*; Zed Books, London and New York, 1998.
- McCarthy, Rory, 'A Disaster for Everyone,' *The Guardian*, 12 May 2008.
- McKillop, Jack, 'Needs Analysis. Tools for the Human Services and Education,' *Applied Social Research Methods Series*, Volume 10; Sage Publications, California, 1987.

- Meade, James Edward, *Full Employment Regained?: an Agathotopian dream*: Cambridge University Press, 1995, p. xvii.
- Murphy, Kevin and Peltzman, Sam, 'The Effects of School Quality on the Youth Labor Market:' University of Chicago. George S. Stigler, Center for the Study of Economy and State, no 162, 2000.
- Nasru, Fathiyeh, *Preliminary Visions of a Palestinian Education System*: Birzeit University, Center for Research and Documentation of Palestinian Society, November 1993.
- Nielsen, Tjai M., and Riddle, Liesl, 'Investing in Peace: The motivational dynamics of Diaspora Investment in Post Conflict Economies;' Center for International Business Education and Research at The George Washington University, School of Business, 2008, p. 3.
- Nicoli, Susan, *Fragmented Foundations: Education and Chronic Crisis in the Occupied Palestinian Territory*, UNESCO International Institute for Educational Planning and Save the Children, UK
- O'Higgins, Niall, 'The Challenge of Youth Unemployment,' Action Program on Youth Unemployment, Employment and Training Department, International Labor Office, Geneva, 1997.
- O'Higgins, Niall, 'Trends in the Youth Labor Market in Developing and Transition Countries,' Social Protection Unit, Human Development Network; The World Bank, October 2003.
- O'Loughlin, Toni, 'Education suffers amidst political tension and conflict in Gaza;' UNICEF, 12 December 2007.
- OCHA, 'Increasing Need, Decreasing Access: Tightening Control on Economic Movement;' 29 January 2008.
- OCHA, 'Implementation of the Movement and Access and Update on Gaza Crossings;' Report No. 87, March 2009.
- OCHA, *The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities*; June 2007.
- OCHA, *The Humanitarian Monitor*: June 2009.
- OCHA, 'The closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences;' December 2007.
- Organisation for the Economic Cooperation and Development, *Education at a Glance*. 2009; OECD, 2009.
- Paton, Karen, Fuller, Alison and Heath, Sue, 'Educational and Career Decision-Making: Challenging the context of choice;' Presented at the SHRE Conference, 2007.
- Palestinian Curriculum Development Center, *First Palestinian Curriculum Development Plan*, Ministry of Education and UNESCO, 1998.

- Palestinian Central Bureau of Statistics, 'Conditions of Graduates from High Education and Vocational Training Survey (December 2005-January 2006). Main Findings,' Palestinian National Authority, May 2006.
- Palestinian Central Bureau for Statistics, 'Labor Force Survey Annual Report: 2008,' Palestinian National Authority, April 2009.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, Millennium Development Goals (Statistical Report); January 2009.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, 'On the Eve of International Population Day,' 7 November 2009.
- The RAND Palestinian State Study Team, Building a Successful Palestinian State; RAND Corporation, California, 2007.
- Rigby, Andrew, Palestinian Education. The Future Challenge; Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, March 1995.
- Right to Education Campaign, 'The Impact of Military Occupation on Palestinian Education,' Discovering Analytical Resourcing, 2005.
- Rolfe, Heather and Crowley, Theresa. Work Related Learning for an Innovative Nation. Engaging with employers to improve work, 2008.
- Saber, Mohi El-Dine, Development and Adult Education in the Arab States: An analysis of some Issues; The Arab Educational and Scientific Organization, Toronto, Canada, 1977.
- Sharek Youth Forum, 'The Youth Talk. Perception Youth on their living conditions,' May 2008.
- Sheffer, Gabriel, Diaspora Politics: At Home Abroad: Cambridge University Press, 2006.
- Skager, Rodney, Organizing Schools to Encourage Self Direction in Learners; UNESCO Institute for Education, Hamburg and Pergamon Press, 1984.
- Srisikandarajah, Dhananjayan, 'Reassessing the Impacts of Brain Drain on Developing Countries,' Migration Information Source; Institute for Public Policy Research, August 2005.
- Stanley, Gordon, 'Education for Work: The Current Dilemma for Post Compulsory Education,' The Australian Educational Researcher, Volume 34, Number 3, December 2007.
- Stark, Oled, Taylor, Edward J., Yitzhaki, Shlomo, 'Migration, Remittances and Inequality. A sensitivity analysis using the extended Gini Index; Journal of Development Economics, Issue 528: North Holland, 1988.
- Sultana, Roland G, 'Mission Report Career Guidance in the OPT: Mapping the Field and Ways Forward, On behalf of UNESCO,' October 2008.
- United Nations Office for West Africa, 'Youth unemployment and regional insecurity in West Africa,' UNOWA Issues Papers, Dakar, Senegal, August 2006, Second Edition, Development Network, The World Bank, October 2003.

- Wendenland, Nancy B., Rothen, Aaron B, 'Addressing the College-to-Work Transition: Implications for University Career Counsellors,' *Journal of Career Development*, Volume 35, 2008.
- World Bank, 'An analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza.' 2008.
- World Bank Technical Team, 'Movement and Access Restrictions in the West Bank: Uncertainty and Inefficiency in the Palestinian Economy;' World Bank, 9 May, 2007.
- World Bank, 'MENA knowledge and learning;' No. 2, February 2009.
- World Bank, 'Doing Business 2009: Country Profile for West Bank and Gaza;' Washington 2009.
- World Bank, Two Years after London: Restarting Palestinian Economic Recovery Economic Monitoring Report; September 2007.
- World Bank, 'Interim Strategy for West Bank and Gaza for the Period FY08- FY10 and Request for the Replenishment of Funds for Gaza and West Bank;' Report No. 43065-GZ, 2008.



Birzeit University

مركز دراسات التنمية

تأسس مركز دراسات التنمية في عام 1997 بهدف تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن أكثر تعبير عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود. والبقاء. وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المركز يسعى إلى توفير إطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحوثها ومناقشتها. وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العملية لصناع القرار. ويعمل المركز على:

1. إعداد الأبحاث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية والسياساتية حول التنمية في المجتمع الفلسطيني.
2. تقديم مساهمات نقدية حول القضايا والجدل التنموي عربيا ودوليا. من أجل المساهمة في تطوير وتبادل المعرفة وحث الاهتمامات والتحديات المشتركة.
3. تنظيم برامج مجتمعية مختلفة. وأنشطة توعوية. بما في ذلك المؤتمرات وحلقات العمل والتدوات التي تجمع بين مختلف القطاعات المعنية بقضايا التنمية.
4. تنفيذ أبحاث مسحية (كمية ونوعية) والتي تتناول التغييرات التي تؤثر في السياق الفلسطيني.
5. تدريب كفاءات جديدة من الباحثين والطلبة والنشطاء الذين يجمعون بين الخبرة المحلية. والمعرفة الأكاديمية. ضمن فهم نقدي للأطر النظرية الدولية والأدوات المنهجية المستخدمة في الحقل التنموي.
6. تشجيع النقاش العام حول النماذج الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعم تطوير الخبرات المحلية في مختلف مجالات التنمية.



منتدى شارك الشبابي

منظمة شبابية فلسطينية يديرها الشباب. تعمل من أجل تعزيز المجتمع الفلسطيني من خلال تمكين الشباب. في جميع أنحاء فلسطين من أجل تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في إيجاد حيز لاتخراط الشباب كمشاركين نشطين في جميع قطاعات المجتمع المدني والمشاركة في تنمية المجتمعات المحلية.

منتدى شارك الشبابي

رام الله - شارع الطيرة - هاتف: 022967741 - 022975487

غزة - الرمال - عمارة فرح - هاتف: 082830511 - 082885717

info@sharek.ps

www.sharek.ps